BIBLIOTHECA ALEXANDRINA
مكتبة الإسكندرية

ملحمة المواطنة
من صكوك الوطنية إلى عولمة الحقوق الإنسانية

تأليف
سعيد المصري

سلسلة علمية مُحكَّمة متخصصة في الدراسات الإنسانية والعلوم الاجتماعية، تصدر عن وحدة الدراسات المستقبلية - برنامج الدراسات الاستراتيجية، بمكتبة الإسكندرية.

رئيس مجلس الإدارة

مصطفى الفقي

رئيس التحرير

خالد عزب

سكرتارية التحرير

أمنية الجميل

آية رضوان

التدقيق اللغوي

فاطمة نبيه

عمرو عباس

التصميم الجرافيكي

مها رفعت

الآراء الواردة في «شرفات» تُعَبِّر عن رأي الكاتب فقط، ولا تعبر عن رأي مكتبة الإسكندرية.

ملحمة المواطنة
من صكوك الوطنية إلى عولمة الحقوق الإنسانية

مكتبة الإسكندرية بيانات الفهرسة– أثناء – النشر (فان)

المصري، سعيد، –1959

ملحمة المواطنة من صكوك الوطنية إلى عولمة الحقوق الإنسانية/ تأليف سعيد المصري. – الإسكندرية، مصر: مكتبة الإسكندرية، برنامج الدراسات الاستراتيجية، وحدة الدراسات المستقبلية، 2018.

صفحة؛ سم. (شرفات؛ 6)

يشتمل على إرجاعات ببليوجرافية.

تدمك 978–977–452–461–9

1. المواطنة. 2. حقوق الإنسان. ب. مكتبة الإسكندرية. برنامج الدراسات الاستراتيجية. وحدة الدراسات المستقبلية. ج. العنوان د. السلسلة.

ديوي –323.6 2018922512704

ISBN 978–977–452–461–9

رقم الإيداع: 2018/4371

© ٢٠١٨ مكتبة الإسكندرية.

الاستغلال التجاري

يحظر إنتاج نسخ متعددة من المواد الواردة في هذه الكراسة، كلها أو جزء منها، بغرض التوزيع أو الاستغلال التجاري، إلا بموجب إذن كتابي من مكتبة الإسكندرية. وللحصول على إذن لإعادة إنتاج المواد الواردة في هذه الكراسة، يُرجى الاتصال بمكتبة الإسكندرية، ص. ب. ١٣٨، الشاطبي ٢١٥٢٦، الإسكندرية، مصر.

البريد الإلكتروني: secretariat@bibalex.org

المحتويات

مقدمة	٧
تعريف المواطنة	١١
الاتجاهات	١٧
أشكال المواطنة	١٩
قائمة المراجع	٦١

مقدمة

المواطنة مفهوم محوري في تقييم العدالة بمعناها الأوسع في الحياة الإنسانية بصفة عامة، وفي علاقة الأفراد والجماعات بالسلطة التي يخضعون لها بصفة خاصة. ولهذا المفهوم تاريخ طويل من الجدل حول دلالاته السياسية والاجتماعية، سواء في العلوم الاجتماعية أو في دوائر ممارسة العمل السياسي. ويجتذب المفهوم زخمًا شديدًا من الخلاف السياسي والعلمي على السواء لعدة أسباب؛ أهمها ثراء مصادره الفكرية والفلسفية، وتعدد أبعاده، وتنوع القضايا المثارة حوله، ولارتباطه الوثيق بسياقات اجتماعية وثقافية وسياسية متنوعة، إلى حد القول إنه مفهوم سياقي، أو بعبارة أخرى يصعب فهمه خارج السياق الاجتماعي والسياسي الذي يستخدم فيه[١]. بالإضافة إلى أن الخلاف حول المفهوم نابع أيضًا من اختلاف مضمونه من مرحلة تاريخية إلى أخرى ومن مجتمع إلى آخر. ذلك أن استخدام مفهوم المواطنة ينطوي دائمًا على خيارات سياسية بعينها بشأن طبيعة العلاقة بين المواطن والسلطة. وبقدر ما تتنوع الاتجاهات السياسية وتتعارض، يختلف تعريف المواطنة من موقف سياسي إلى آخر. ولهذا لا نستطيع أن نفهم المواطنة جيدًا إلا إذا ربطناها بسياقات سياسية محددة – حسب تعبير مارتن فينك Maarten Vink. وقد تتسع الفجوة الكبيرة بين ما تعد به المواطنة من مزايا واستحقاقات، وما يمكن أن تمنحه السلطة وتسمح به من حقوق. وهذا ما يدعو إلى القول إن مفهوم المواطنة في السنوات الأخيرة يتحول إلى ما يشبه المثل العليا الجوفاء Hollow Ideals[٢]، وكثير من الأنظمة السياسية تستخدم المواطنة في خطاباتها السياسية في الوقت الذي تنتهك فيه حقوق المواطنة أو لا تكترث بها في الواقع.

---

(١) Birte Siim, *Gender and Citizenship: Politics and Agency in France, Britain and Denmark* (Cambridge: Cambridge University Press, 2000).

(٢) Maarten Vink, *Limits of European Citizenship: European Integration and Domestic Immigration Policies* (London: Palgrave Macmillan, 2005): 1, 24.

لقد اكتسب مفهوم المواطنة أهمية كبيرة في السنوات الأخيرة على أجندة السياسات العامة في كثير من الدول، وفي مناطق التكتلات الإقليمية، وعلى المستوى الدولي بصفة عامة، بموجب مجموعة من المستجدات المحلية والعالمية؛ منها: نمو الاهتمام بحقوق الإنسان على المستوى الدولي بصفة عامة، وفي الدول الديمقراطية الليبرالية، وما يترتب على ذلك من التزامات اقتصادية على برامج دولة الرفاه لتعزيز الحقوق الاجتماعية. ومن العوامل الفاعلة في الاهتمام بالمواطنة أيضًا تسارع حركة الهجرة الدولية وتأثيرها في الوعي السياسي بقضايا التباينات العرقية. والتعددية الثقافية أيضًا لكثير من الدول في تركيبتها السكانية أصبحت تمثل قضية مرتبطة بتعريف المواطنة بأنها هوية مدنية Civic Identity. يضاف إلى ذلك تفتت التكتلات العالمية مثل الاتحاد السوفيتي، وظهور تكتلات جديدة على غرار الاتحاد الأوروبي. وقد دفع ذلك إلى ضرورة إعادة النظر في مفهوم المواطنة بمعناه التقليدي المرتبط بالانتماء إلى دولة وطنية ذات سيادة، بالإضافة إلى تزايد الوعي بضرورة الاعتراف بأنواع جديدة من المواطنة القائمة على التعددية، وليس المواطنة كشعور ومكانة منفردة بين فرد ودولة. كل ذلك يدعو إلى ضرورة أن يعكس مفهوم المواطنة مدى تعقد تلك التغيرات المحلية والعالمية[٣]، وتأثيرها في أبعاد العلاقة المعقدة والمتغيرة بين المواطن والدولة.

ومن الواضح أن الجدل الأكاديمي والسياسي عن العولمة في الماضي وفي الحاضر، وفي مختلف السياقات الاجتماعية والسياسية والثقافية، يعكس إلى حد كبير قصة فلسفة العقد الاجتماعي، التي تفترض تخلي البشر طواعية عن قدر من حقوقهم مقابل وجود سلطة ما تعمل من أجلهم. وبغض النظر عما إذا كانت تلك السلطة مصدر سعادة البشر أم تعاستهم، فإن التاريخ الإنساني في كل مكان يشهد على أن الحديث عن المواطنة هو ملحمة بكل ما تحمله الكلمة من معنًى؛ ملحمة تحكي ذلك السجال بين مبدأ منح الصكوك الوطنية المقيد بحدود الدولة الوطنية من ناحية، ومبادئ الحقوق الإنسانية التي تتسع إلى آفاق عولمية من ناحية أخرى. هنا تتعدد معاني المواطنة وتتنوع أشكالها والدعوات إليها وتتجاذبها اتجاهات كثيرة. وكلها يعكس مواقف متباينة من المواطنة، تمتد من أقصى درجات احتكار

(٣) Derek Heater, *What Is Citizenship?* (New York, NY: John Wiley, 2013).

السلطة للمواطنة إلى أقصى درجات التطرف في توسيع حيز الحقوق الإنسانية. إنها قصة النضال من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية؛ بدءًا من مقتضيات وجود السلطة في الحياة الإنسانية، بما قد ينال من حقوق البشر وحريتهم، ووصولًا إلى إطلاق حق البشر في الحياة الجيدة بلا حدود.

وعلى ضوء ذلك نعرض فيما يلي لهذه الملحمة حول المواطنة بدءًا من تعريف المواطنة بأبعادها المختلفة، ووصولًا إلى أنماط المواطنة؛ من واقع عرض إطار نظري يتضمن أهم القضايا والإشكاليات المثارة في العلوم الاجتماعية حول المواطنة*.

* ولما كانت الكتابات العربية حول المواطنة قاصرة عن الإحاطة الشاملة بإشكالية المواطنة، خاصة في الجدل المعاصر حولها، اعتمد هذا البحث على المراجع الأجنبية الحديثة بصفة أساسية.

تعريف المواطنة

تمثل المواطنة Citizenship في أبسط معانيها كلَّ ما له علاقة بالمواطن الذي يتمتع بعضوية كاملة في بلد ما. وللمواطنين حقوق تمنحها السلطة السائدة في كل بلد لمواطنيه ويضمنها القانون. وفي مقابل تلك الحقوق هناك واجبات على المواطنين نحو بلدهم. فالمواطنة هي مبدأ تنظيمي مهم في الحياة السياسية؛ لأنه ينسب الأفراد إلى كيان سياسي معين، وبموجب ذلك يتحدد لأولئك الذين يكتسبون صفة مواطنين حقوق وواجبات محددة على قدم المساواة.

يشير مصطلح المواطنة في النظرية السياسية والقانونية إلى حقوق وواجبات الفرد المنتمي إلى الدولة الوطنية القومية أو دولة المدينة State or City، التي كانت سائدة في الماضي قبل وجود الدولة بمعناها الحديث. كان المواطن - في بعض الفترات التاريخية - يعد عضوًا في مدينة، أي في مجتمع حضري يتسم باستقلال نسبي عن مساءلة الحاكم أو الدولة. وكانت المواطنة مقصورة - في اليونان خلال العصر الكلاسيكي - على الرجال الأحرار الذين يتمتعون بحق المشاركة في المداولات والمناقشات السياسية دون غيرهم من العبيد والتجار والحرفيين والغرباء. ويشير مصطلح المواطنة في العصر الحديث إلى المؤسسات والهيئات التي تنظم الحقوق في دولة الرفاه[٤]. وعلى مدى القرنين الماضيين كانت المواطنة تعرف بأنها مكانة مرتبطة بعضوية كاملة في دولة وطنية فيما يعرف بالمواطنة القومية National Citizenship. حتى الآن لا تزال المواطنة القومية مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بالدولة الحديثة[٥].

ويعرف عالم الاجتماع البريطاني توماس مارشال Thomas H. Marshall المواطنة بأنها مكانة عمومية تمنح الأفراد حقوقًا إنسانية ومدنية وسياسية واجتماعية وحقوقًا مرتبطة بالرفاهة. وقد طور مارشال إطارًا حديثًا لفكرة المواطنة اعتمادًا على مبادئ الحرية والمساواة والتضامن. ومن ثم اكتسبت المواطنة وجهين أساسيين، هما: المواطنة كرؤية للحقوق المتساوية واحترام تلك الحقوق من ناحية،

---

(٤) جوردون مارشال، **موسوعة علم الاجتماع**، ترجمة محمد الجوهري وآخرين، مج. ٣، المشروع القومي للترجمة ٢٦٠ (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠١): ١٤١١.

(٥) Vink, *Limits of European Citizenship*: 24.

والمواطنة كأداة لتحليل التطور الاجتماعي والسياسي للمجتمعات الحديثة من ناحية أخرى[٦]، وهذا ما يعني أن الحديث عن المواطنة يكتسب أهمية عملية في مجال السياسات العامة الساعية إلى إرساء مبادئ العدالة، ويكتسب أيضًا أهمية معرفية لفهم وتقييم مدى اقتراب المجتمعات الحديثة من مبادئ العدالة.

وهناك تعريف آخر أكثر تحديدًا وأكثر شهرة في الدراسات الاجتماعية والسياسية يرى أن المواطنة تشير بصفة أساسية إلى الحقوق والاستحقاقات Entitlements والمسئوليات التي تقع على عاتق الفرد بمقتضى عضويته في مجتمع سياسي بعينه[٧]. ويشير براين تيرنر إلى أن أغلب التعريفات الأساسية للمواطنة تتضمن ثلاثة أبعاد أساسية: الحقوق والواجبات الفردية، والمشاركة السياسية بما في ذلك حق الانتخاب، والانتماء إلى دولة قومية[٨]. وبصفة عامة هناك أربعة معانٍ سائدة للمواطنة[٩]:

- **أولًا: المواطنة كحقوق أساسية:** يتمثل ذلك في الحقوق السياسية والقانونية؛ حيث ينظر إلى المواطن باعتباره شخصًا له حقوق بموجب عضويته في المجتمع السياسي. وهذه الحقوق متساوية مع حقوق غيره من الأعضاء الآخرين. يتمتع المواطن، بموجب عضويته وانتمائه إلى المجتمع السياسي، بحق الانتخاب وشغل المناصب السياسية والقضائية والمشاركة في الجدال السياسي.
- **ثانيًا: المواطنة كمكانة قانونية:** حيث يُنظر إلى المواطنين على أنهم جماعة من الناس معترف بهم قانونًا كأعضاء في مجتمع سياسي له سيادة رسمية محددة. وهم بذلك يحظون ببعض الحقوق التي تحميها الحكومة. وهذا المعنى للمواطنة يتطابق إلى حد كبير مع مفهوم الجنسية Nationality في الدولة الحديثة.

---

(٦) المرجع السابق: ٦٥.

(٧) Siobhán Harty and Michael Murphy, *In Defence of Multinational Citizenship*, Political Philosophy (Cardiff, Wales: University of Wales Press, 2005): 7.

(٨) Bryan S. Turner, ed., *The Cambridge Dictionary of Sociology* (Cambridge: Cambridge University Press, 2006): 6.

(٩) Rogers M. Smith, "Modern Citizenship", chapter 6 in *Handbook of Citizenship Studies*, edited by Engin F. Isin and Bryan S. Turner (London: SAGE, 2002): 106.

- **ثالثًا: المواطنة كانتماء إلى تجمع أو رابطة بشرية**: سواء تمثل ذلك في مجتمع سياسي أو جماعة ما أخرى. وفي هذا الصدد يعد الشخص الذي ينتمي إلى جماعة جوار ما مواطنًا لدى تلك الجماعة بما له من حقوق وما عليه من التزامات لدى تلك الجماعة. وينطبق ذلك على انتماءات أخرى، مثل الانتماء إلى نادٍ رياضي أو جامعة محددة، حتى كيان مهني أو رابطة نقابية معينة. وللمواطن حقوق وواجبات نحو أي من تلك الكيانات التي ينتمي إليها. ولهذا تعد مشكلات الأعضاء في كل تلك الكيانات بمثابة مشكلات مواطنة بصورة أو بأخرى. وقد ساد هذا المعنى في القرن الماضي لدى كثير من الدول الغربية.
- **رابعًا: المواطنة كمعايير خاصة بالسلوك القويم**: فالأشخاص الذين يسهمون في رخاء الكيانات التي ينتمون إليها يصبحون مواطنين جديرين بالمواطنة، مقابل الذين يحصلون على منافع دون وجه حق؛ أولئك الذين لا يدركون جيدًا معنى المواطنة ولا يجسدونها في سلوكهم. وبحسب هذا المعنى لا يكفي للشخص أن يكون منتميًا إلى كيان ما كي يصبح مواطنًا فيه، بل تقتضي المواطنة فوق ذلك وجود معايير محددة لسلوك المواطنين في التزاماتهم نحو الكيانات التي ينتمون إليها. ومن الواضح أن هذا المعنى يركز على المسئوليات قبل الحقوق في المواطنة.

ويتعين الأخذ بعين الاعتبار اختلاف المواطنة عن الجنسية؛ ذلك أن الشخص قد يتمتع بالجنسية دون أن يكون مواطنًا أو من أبناء البلد الأصليين، وقد يكون حاصلًا على الجنسية في بلد ما ويتمتع بالمواطنة في بلد آخر. وهناك جدل كبير في الدراسات والأبحاث حول العلاقة بين منح الجنسية وحقوق المواطنة؛ ففي بعض الأحيان يتم الفصل بينهما في الحقوق والواجبات، وفي أحيان أخرى يتم الربط بينهما بموجب تحول الشخص من غريب أو أجنبي Alien إلى مواطن حاصل على الجنسية. ولكل بلد قوانين وقواعد خاصة به تتعلق بتعريف المواطن، وكيف يصبح الشخص الذي يعيش به مواطنًا. وتشير الموسوعة البريطانية إلى أربعة طرق[١٠] سائدة يعامل بمقتضاها الشخص على أنه مواطن يحق له الحصول على الجنسية؛ وهي:

(١٠) "Citizenship", *Encyclopædia Britannic*, https://www.britannica.com/topic/citizenship

- **أولا**: كل شخص يولد في بلد ما يكون مواطنًا في هذا البلد.
- **ثانيًا**: كل شخص له أم أو أب مواطن في بلد ما يكون مواطنًا في البلد نفسه بالمثل.
- **ثالثًا**: كل شخص يتزوج بمواطن أو مواطنة في بلد ما يصبح مواطنًا بالمثل في ذلك البلد.
- **رابعًا**: كل شخص يمر بإجراءات وعمليات التجنيس يصبح مواطنًا في البلد الذي يعترف بالتجنيس كأساس للمواطنة.

المواطنة بمعناها التقليدي مرهونة بالمولد أو الإقامة الشرعية داخل حدود الدولة الوطنية، وبمقتضى ذلك يتم استبعاد وحرمان بعض الفئات من حقوق المواطنة العادلة والمواطنة المتساوية؛ وهم أولئك الذين لا ينتمون إلى الدولة. وفي الأغلب لا يُحرم المواطنون من المواطنة الكاملة إلا في حالات قليلة واستثنائية مع ارتباط ذلك بالجنسية مثل سحب المواطنة من المجنسين Naturalized الذين تم تجنيسهم في بلد آخر، أو أظهروا ولاءً وموالاة لبلد آخر، أو ارتكبوا جرائم خطيرة تمس الأمن القومي العام في بلدهم الأصلي. وهؤلاء يطلق عليهم الفاقدون للمواطنة أو البدون Stateless Persons[١١]، على نحو ما تشير إليه التسمية الشائعة في دول الخليج[١٢].

وبصفة عامة، فإن الحقوق والواجبات في المواطنة ليست واحدة في كل دول العالم، بل قد تزيد أو تقل بحسب القواعد المعمول بها في كل بلد؛ هذا على الرغم من وجود اتجاه في المواثيق الدولية نحو الربط بين الحقوق الإنسانية العامة، وحقوق المواطنة؛ وهو ما يعني المطالبة دائمًا بتوسيع حقوق المواطنة لتستوعب الجميع من البشر. ومن الواضح أن الدول الحديثة تميل أكثر إلى الربط بين المواطنة

(١١) Turner, ed., *The Cambridge Dictionary of Sociology*.

(١٢) **البدون** هم فاقدو الجنسية، الذين يسمح لهم بالإقامة في دول الخليج دون التمتع ببعض الحقوق الاجتماعية والسياسية والقانونية. بعضهم ينتمي إلى تجمعات بدوية مهاجرة ظلت على هامش عمليات الإدماج الاجتماعي والسياسي المرتبطة بنشأة الدولة الحديثة. بعض البدون يعملون في مؤسسات أمنية كالجيش والشرطة في الكويت، ويطالبون بحقوق في الجنسية. وتزعم السلطات الرسمية في كثير من دول الخليج بأن كثيرًا من هؤلاء مهاجرون غير شرعيين ينتمون إلى جنسيات أخرى أخفوها عن عمد أملًا في الحصول على الجنسية. ويسود الجدل في دول الخليج حول حق البدون في الحصول على الجنسية، وكثيرًا ما يختلط هذا الجدل بتوجهات عنصرية لدى المواطنين نحو الآخرين من غير المواطنين. ويلاحظ أن دول الخليج تطلق على المهاجرين واللاجئين كلمة «وافدين»؛ وهي كلمة لا مثيل لها في القانون الدولي، وتعني فئة من الناس غير مواطنين وإقامتهم مؤقتة وعليهم أن يغادروا إلى بلادهم الأصلية. ورغم تمتع الوافدين بحقوق اجتماعية واقتصادية مؤقتة، فإنهم محرومون من الحقوق السياسية، وتحجب عنهم الجنسية في أغلب دول الخليج باستثناء البحرين، التي منحت حق التجنيس لبعض الفئات من المسلمين السنة العرب لتحقيق توازن سكاني مع الشيعة.

والسيادة على بقعة محددة من الأرض والسكان الذين يعيشون عليها. ولا يعني ذلك أن تغطي المواطنة كل السكان الواقعين تحت سيادة دولة ما؛ وإنما يعني أن مبدأ السيادة في حد ذاته ومركزيته بالنسبة إلى الدولة يعطي الدولة الحق في أن تحدد نوعية مواطنيها ونطاق الحقوق الممنوحة لهم. وفي هذه الحالة قد تضيق المواطنة بحيث تصبح مقصورة على فئات بعينها، وقد تتسع لتستوعب كل الفئات الخاضعة لسيادة الدولة. وبقدر ما يمنح بلد ما المواطنة لبعض الأشخاص، يمكن لهذا البلد أن يحرم الشخص من المواطنة بموجب قواعد تحددها المؤسسات السياسية والتشريعية. كذلك الربط بين السيادة والهوية قد يتسبب في وجود خلاف سياسي بين الدولة وبعض السكان الذين يستمدون هويتهم من مرجعيات ثقافية أو دينية أو عرقية تختلف عن المرجعية الرسمية للانتماء والولاء إلى الدولة الوطنية.

الاتجاهات

هناك اتجاهان كلاسيكيان في فهم المواطنة: المواطنة بالمفهوم الجمهوري والمواطنة بالمعنى الليبرالي[١٣]؛ حيث يميز المفهوم الجمهوري المواطنين عن العبيد (الذين لا حقوق لهم على الإطلاق) وعن الغرباء (الذين يعيشون تحت طائلة القانون وينشدون حقوقًا اقتصادية دون التمتع بأي حقوق سياسية). وفي مقابل ذلك، فإن التصور الليبرالي يعرف المواطنة بأنها مكانة تُمنح لأولئك الذين لديهم عضوية كاملة في المجتمع، على اعتبار أن كل الذين يحظون بالمكانة متساوون في الحقوق والواجبات التي تتيحها المكانة. وبهذا المعنى، فإن المفهوم الجمهوري ينظر للمواطنة كنشاط مرغوب؛ حيث تعد مواطنة الشخص في مداها ونوعيتها بمثابة الوظيفة المرتبطة بمشاركته في المجتمع. وفي المقابل يعبِّر المفهوم الليبرالي للمواطنة عن كونها مكانة قانونية تتمثل في العضوية الكاملة في مجتمع سياسي محدد[١٤].

ورغم هذا التباين، فإن المواطنة تشير في كلا التصورين الجمهوري والليبرالي إلى علاقة محددة بين المجتمع السياسي والفرد. فالجمهوريون يشددون مع ذلك على الشأن العام - بحسب التعبير اللاتيني ResPublica - وأهمية المشاركة في المجتمع السياسي. ومن ثم تصبح أسبقية الشأن السياسي على الشأن الخاص ضرورية هنا؛ والحياة الجيدة تبدو ممكنة فقط خلال المشاركة الفعالة النشطة في المجال العام. أما الليبراليون على الجانب الآخر، فإنهم يؤكدون الحقوق المخولة للفرد بموجب مكانته القانونية كمواطن. في هذا التصور يتم اختزال معنى سياسات المواطنة إلى المشاركة الطوعية مثل الحقوق الانتخابية غير المفعلة والحياة الجيدة التي تبدو مرتبطة تمامًا بالمجال الخاص[١٥]. وإذا تأملنا جيدًا الفجوة بين التصورات الليبرالية والتصورات الجمهورية بشأن المواطنة، فسوف يتضح لنا أن معنى المواطنة يقع على متصل وأن العديد من وجهات نظر الباحثين ما هي إلا مواقف متباينة تقع

---

(١٣) Heater, *What Is Citizenship?*: 4-79.

(١٤) Ronald Beiner, ed., *Theorizing Citizenship*, SUNY Series in Political Theory: Contemporary Issues (Albany, NY: State University of New York Press, 1995).

(١٥) Vink, *Limits of European Citizenship*: 25-26.

في نقاط ما مختلفة في المنتصف، وهو ما يعني أن الاختلاف بين الليبرالية والجمهورية ليس واضحًا. فكلا المعسكرين قد يستخدم مصطلحات ومبادئ الآخر(١٦). ومن ثم لم يعد مجديًا لدى التفكير الحديث في المواطنة الاكتراث بالاختلاف بين هذين الاتجاهين.

ومن المنظور التاريخي يلاحظ أن التطور عبر الزمن يبدأ من التصور الجمهوري المفعل Active للمواطنة، وصولًا إلى الاتجاه نحو الفهم الليبرالي للمواطنة غير المفعل Passive. هذا التحول من المواطنة التشاركية محدودة النطاق إلى اتجاه المواطنة العمومية القائمة على الحقوق هو في الأغلب مرتبط بالثورة الفرنسية(١٧). ويشير هيتر إلى أن المواطنة بمعناها الحديث كانت محصلة تطور تاريخي كبير للعلاقة بين الفرد والدولة. وقد اتخذ هذا التطور ثلاث مراحل: الأولى تمثلت في عصر الإقطاع؛ حيث كان الاقتصاد ريفيًّا، وكان المجتمع قائمًا على التدرج الهرمي، وخنوع الفرد لسلطة الإقطاعيين. والمرحلة الثانية تمثلت في الرأسمالية، التي اتسمت بحرية الوصول إلى السوق، والمجتمع قائم على انقسام طبقي قابل للنفاذ أو الحراك، ووجود المبادرة الفردية، وفي المرحلة الثالثة كانت المواطنة نهاية المطاف تتسم بالهوية القومية، والمساواة المدنية، والحقوق الفردية(١٨).

(١٦) المرجع السابق: ١٧٤.

(١٧) المرجع السابق: ٢٦.

(١٨) Heater, *What Is Citizenship?*: 57.

أشكال المواطنة

هناك محاولات كثيرة في الدراسات حول تصنيف أشكال المواطنة بحيث أسهمت تلك المحاولات في جعل مفهوم المواطنة متخمًا بكثير من التصورات التي تستعصي أحيانًا على الإلمام بها. وبقدر ما أسهمت محاولات التصنيف المتعددة في توضيح جوانب وأبعاد كثيرة معقدة لصور تطبيق المواطنة في سياقات اجتماعية واقتصادية وثقافية وسياسية متعددة، فإن كثرة التصنيفات أسهمت أيضًا في جعل مفهوم المواطنة يشوبه قدر كبير من التناقضات والغموض.

ويتعين الأخذ بعين الاعتبار وجود تفرقة شائعة بين المواطنة التقليدية Conventional Citizenship، والمواطنة المرتبطة بالحركات الاجتماعية Citizenship Movement؛ حيث تشير الأولى إلى ممارسات المشاركة في الانتخابات والحملات الانتخابية، في حين تشير الثانية إلى المشاركة الفعالة في الأنشطة المدنية مثل مشروعات تتم بين جماعات الجوار، والحركات الاجتماعية وجماعات المدافعين عن البيئة[١٩]. وهناك وجهة نظر ترى تعدد أشكال المواطنة بموجب تنوع الحقوق الممنوحة للمواطنين. وفي هذا الصدد ينظر إلى المواطنة من الناحية النظرية ومن ناحية الممارسة أيضًا على أنها مفهوم مركب متعدد الأبعاد يتكون على الأقل من ثلاثة أبعاد مألوفة؛ وهي المواطنة المدنية، والمواطنة السياسية، والمواطنة الاجتماعية[٢٠].

ومع ذلك، فإن تعدد صور المواطنة يرتبط بالقضايا الخلافية المطروحة في سياقات سياسية واجتماعية مختلفة حول سياسات تحقيق المواطنة وقدرتها على تحقيق العدالة بين المواطنين كافة. ومن أبرز تلك القضايا: عمومية حقوق المواطنة، وكيفية الحصول على حقوق المواطنة، والفجوة بين المواطنين والدولة، والإدماج والاستبعاد في الحقوق، وعولمة الحقوق والواجبات. وحول كل قضية من

---

(١٩) Jo-Ann Amadeo *et al*., *Civic Knowledge and Engagement: An IEA Study of Upper Secondary Students in Sixteen Countries* (Amsterdam: The International Association for the Evaluation of Educational Achievement (IEA), 2002).

(٢٠) Maurie Roche, "Social Citizenship: Grounds of Social Change", chapter 4 in *Handbook of Citizenship Studies*: 71.

تلك القضايا تُطرح أنماط محددة من المواطنة تحتل الأولوية لدى الحكومات والقوى السياسية في سياقات اجتماعية وثقافية وسياسية محددة. على ضوء ذلك أعَرضُ فيما يلي لكل قضية وأنماط المواطنة المرتبطة بها.

١- عمومية الحقوق

يرتبط مفهوم المواطنة في صيغته الكلاسيكية، وعبر تطور الفلسفة السياسية في المجتمعات الغربية، بالحقوق التي يتمتع بها المواطنون في نطاق دولة محددة ينتمون إليها. والقضية المطروحة، عادة في كل السياقات الاجتماعية والسياسية عبر التاريخ، تتمثل في ضرورة تعريف مفهوم الحقوق التي يتعين الحصول عليها، ويستتبع ذلك أيضًا تعرف أنواع تلك الحقوق الممنوحة لبعض الأشخاص باعتبارهم مواطنين كي يتمتعوا بالمواطنة الكاملة.

يعود الفضل إلى عالم الاجتماع البريطاني توماس مارشال، الذي كان من أوائل الذين حاولوا تحديد هذه الحقوق وتصنيف أنماط المواطنة بمقتضاها من واقع قراءته التاريخية لتطور مفهوم المواطنة والحقوق المرتبطة بها. كانت فكرة مارشال تتلخص في ارتباط المواطنة عبر التاريخ بالصراعات الطبقية والتوترات والحروب من أجل تحقيق المساواة في الحقوق. وأشار مارشال في هذا الصدد إلى أن النضال من أجل الحصول على المواطنة مر بثلاث مراحل أساسية: مدنية وسياسية واجتماعية؛ حيث ظهرت المواطنة المدنية Civic Citizenship في المرحلة الأولى خلال القرن الثامن عشر؛ متضمنة الحقوق الضرورية للفرد، مثل: حرية الفرد، وحرية التعبير والفكر والاعتقاد، وحق الملكية الخاصة، والحق في العدل. وفي المرحلة الثانية ظهرت المواطنة السياسية في القرن التاسع عشر، وشملت حق الفرد في المشاركة في ممارسة القوة السياسية كعضو في كيان سياسي وكناخب. وفي المرحلة الثالثة تطورت المواطنة الاجتماعية خلال القرن العشرين، لتشمل الحق في قدر من الرفاهة الاقتصادية، وتأمين حق المشاركة الكاملة في الإرث الاجتماعي، والعيش في حياة متحضرة وفقًا للمعايير السائدة في المجتمع،

التي تماثل حاليًّا دولة الرفاه والديمقراطية الاجتماعية[٢١]. وفقًا لهذا التصور أصبحت المواطنة تقوم على ثلاثة أنماط أساسية؛ وهي: المواطنة المدنية، والمواطنة السياسية، والمواطنة الاجتماعية. وظل هذا التصنيف الكلاسيكي قائمًا ومسيطرًا بقوة على كثير من الدراسات والأبحاث، وكذلك السياسات الداعمة لتحقيق المواطنة التي تتبناها الأحزاب والقوى السياسية وصناع القرار في كثير من دول العالم التي تتبنى النهج الديمقراطي بصورة أو بأخرى.

ولضمان تحقيق العدالة الكاملة من خلال مجموعة متعددة من الحقوق، فقد لجأ الفكر السياسي في كثير من الدول الغربية إلى ما يعرف بالمواطنة العمومية Universal Citizenship التي تنص على ضرورة منح حقوق سياسية واقتصادية واجتماعية متساوية لكل المواطنين. وبهذا المعنى تصبح المواطنة لكل شخص، وكل شخص في المقابل له حقوق المواطن نفسها. فالحقوق المتساوية تعني كونها حقوقًا عامة لا مجال فيها للاستثناء أو الاختلاف في طبيعة وحجم تلك الحقوق؛ بحيث تبدو عمومية الحقوق في وجود مقياس واحد للعدل يطبق على الجميع. وبذلك تتجاوز المواطنة العمومية الفروق القائمة بين الناس؛ فلكل شخص حقوق في المواطنة يتمتع بها بغض النظر عن أي تفاوت في الدخل أو القوة. ومن الواضح أن توسيع مظلة المواطنة كي تستوعب كل شخص، يعني وجود قواسم مشتركة تفرض حقوقًا مشتركة تتجاوز الاختلافات من ناحية، والإحساس بأهمية تطبيق القانون في أن يحصل الجميع على حقوقهم بالطريقة نفسها، وبغض النظر عن الاختلافات الفردية والجماعية من ناحية أخرى[٢٢]. وقد سيطرت على فلسفة المواطنة العمومية فكرة أن العدل مرتبط بعمومية الحقوق، وأن أي اختلاف في توزيع الحقوق لا يحقق العدل وينال من مصداقية الحكومات في تحقيق المواطنة العادلة.

وقد انعكست عمومية المواطنة على أربع صور للحقوق، كل منها يشكل نمطًا للمواطنة قائمًا بذاته؛ وهي: الحقوق السياسية والقانونية بما يعرف بالمواطنة السياسية، والحقوق الاقتصادية بما

(٢١) Thomas Humphrey Marshall, "Citizenship and Social Class", *Sociology at the Crossroads, and Other Essays* (London: Heinemann, 1963): 67-127.

(٢٢) Iris Marion Young, "Polity and Group Difference: A Critique of the Ideal of Universal Citizenship", *Ethics* 99, no. 2 (January 1989): 219.

يعرف بالمواطنة الاقتصادية، والحقوق الاجتماعية المرتبطة بالمواطنة الاجتماعية، والحقوق الثقافية التي أصبحت تفرض أهمية المواطنة الثقافية. وفيما يلي نلقي الضوء على كل منها.

أ- المواطنة السياسية

تعرف المواطنة في الأغلب من الزاوية السياسية باعتبارها مجموعة بعينها من الممارسات السياسية المتضمنة لحقوق وواجبات عامة محددة مرتبطة بمجتمع سياسي ما. وقد توسع المفهوم ليشمل مهامَّ سياسية يؤديها المواطن لتشكيل وتعزيز حياة جمعية مرتبطة بالمجتمع السياسي، كالانتخابات والتعبير عن الرأي والدعاية السياسية والترشح للمناصب[٢٣]. وتعرف المواطنة السياسية أيضًا بأنها الحصول على مكانة رسمية في عضوية كيان سياسي وقانوني، يترتب عليها مجموعة محددة من الحقوق والواجبات. وبذلك يمكن فهم المواطنة السياسية وفقًا لتصور سياسي للمواطنة يقوم على شعور عميق بالمساواة بين المواطنين من ناحية، وتصور قانوني يتضمن إطارًا محددًا لضمان المساواة في الحقوق والواجبات بموجب القانون من ناحية أخرى[٢٤]. ويرتكز هذا التعريف العام على أربع نقاط أساسية[٢٥]، وهي:

أولًا: تحديد العضوية في الدولة

يطلق على تحديد العضوية شخصنة Personhood للحقوق المدنية، عن طريق تحديد أشخاص يتمتعون بها بحيث تصبح مقصورة عليهم. وفي الماضي كانت العضوية هذه مقصورة على مجموعة بعينها من الأشخاص من مواطني النخبة، وهؤلاء معترف بهم كمواطنين من أبناء البلد الأصليين، وخاضعين لسلطة الدولة، ولهم بمقتضى ذلك حقوق محددة. حدث ذلك في البدايات الأولى لتطبيق فكرة المواطنة، ثم تطورت نسبة هؤلاء الأعضاء عبر الزمن في كثير من دول العالم الصناعي المتقدم بحيث أصبحت تتراوح من ٨٠٪ إلى ٩٠٪ من مجموع السكان المقيمين. وفي مقابل ذلك توجد فئة

(٢٣) Richard Bellamy, *Citizenship: A Very Short Introduction* (Oxford: Oxford University Press, 2008): 3.

(٢٤) المرجع السابق: ٢، ١٧.

(٢٥) Engin F. Isin and Bryan S. Turner, eds., *Handbook of Citizenship Studies* (London: SAGE, 2002): 13-14.

من غير المواطنين داخل الدولة ممن يعانون من التمييز بفعل الوصمة الاجتماعية، أو بموجب كونهم يشكلون جماعات عرقية، أو جماعات مختلفة على أساس نوعي أو طبقي أو جسدي كالمعاقين. وهؤلاء لديهم حقوق أقل وعضوية مكتسبة. تبقى بعد ذلك العضوية الخارجية في المواطنة، التي تهتم بدخول الأجانب عبر حدود الدولة وقبولهم أو تجنيسهم كمواطنين.

ثانيًا: التفرقة بين الحقوق المفعلة وغير المفعلة

لم تكن الحقوق متشابهة في تفعيلها، بل كانت تنقسم إلى نوعين؛ الأول: حقوق نشطة مفعلة Active قادرة على التأثير في عالم السياسة كما هو الحال لدى من يدركون حقوقهم جيدًا ويطالبون بها ويعملون دائمًا على ضمان الحصول عليها. النوع الثاني: يمثل الحقوق الخاملة أو غير المفعلة أو السلبية Passive، التي تظهر في سلوك مواطنين لهم حقوق لا يطالبون بها ولا يعملون بمقتضاها، واستجاباتهم سلبية نحو تلك الحقوق، ويشمل ذلك أيضًا من لديهم عضوية قانونية وحقوق اجتماعية فقط دون أن يكون لديهم حقوق سياسية؛ مع الأخذ بعين الاعتبار أن هذين النوعين من الحقوق المفعلة وغير المفعلة منصوص عليهما من الناحية القانونية. وعلى ضوء تلك الثنائية تعرف المواطنة بوصفها عضوية خاملة/ غير مفعلة، أو عضوية نشطة/ مفعلة، للأفراد في دولة ما مع حقوق والتزامات عمومية فيما يتعلق بمستوى محدد من المساواة[٢٦]. وتشير تجارب النظم السياسية مع المواطنة عبر تاريخها إلى أن وجود الحقوق الخاملة أو غير المفعلة وحدها يمكن أن يساعد النظم الديكتاتورية في أن تحكم بسهولة وتتحكم في توزيع الحقوق بين المحكومين بصورة غير عادلة وقانونية في الوقت نفسه. أما الحقوق النشطة أو المفعلة، فإنها ترتبط بوجود نظم ديمقراطية تضع المواطنين في صدارة الاهتمام بالسياسات العامة. ويتعين الأخذ بعين الاعتبار أن ما يمكن أن تقوم به العلوم الاجتماعية من قياس لمستويات المشاركة في حقوق المواطنة وأسبابها والنتائج المترتبة عليها، لن يتم إلا في ظل وجود مواطنة نشطة ومواطنين مشاركين وفاعلين في الحصول على حقوق المواطنة.

(٢٦) Thomas Janoski, *Citizenship and Civil Society: A Framework of Rights and Obligations in Liberal, Traditional, and Social Democratic Regimes* (Cambridge: Cambridge University Press, 1998): 8.

ومع ذلك، فإن التفرقة بين المواطنة النشطة/ المفعلة، والمواطنة السلبية/ غير المفعلة، تثير إشكالية حقيقية تتعلق بالمعادلة بين حقوق وواجبات المواطنين، خاصة حين يتم التركيز أكثر على الواجبات[٢٧]. فإذا كانت المواطنة نشطة، كان ذلك دليلًا على وفاء المواطنين بواجباتهم المجتمعية، وكانت المعادلة بين الحقوق والواجبات متوازنة، وبقدر ما تكون المواطنة سلبية، فهذا دليل على أن المواطنين يأخذون حقوقًا لا تتوازن مع ما يقدمونه من مسئوليات.

ثالثًا: عمومية حقوق المواطنة

تطور الاهتمام بحقوق المواطنة بالانتقال من حقوق مقصورة على فئة النخبة إلى حقوق تمنح للجميع، والنص على ذلك قانونًا، بحيث لا يتم الاعتراف بالحقوق غير الرسمية أو غير القانونية أو الخاصة. وقد أتاح هذا التطور مساحة من الحرية للمجتمع المدني، بحيث أمكن لبعض المنظمات أو الجماعات الخاصة المطالبة أو طرح مقترحات بشأن حقوق المواطنة، ولكن تلك المطالب تنشأ في الأغلب من أعراف داخل الثقافات الفرعية، وتُفْرَض بموجب الضغوط الاجتماعية، وقد تتصارع مع معايير في ثقافات فرعية أخرى. ولهذا، فإن عملية سَن القوانين بشأن حقوق المواطنة كانت مبررًا داعمًا لجعل تلك الحقوق شاملة قدر الإمكان.

رابعًا: المساواة في الحقوق

المساواة في الحقوق بطبيعة الحال غير مكتملة بين الفئات الاجتماعية، ويختلف نيل الحقوق بين المواطنين من جماعة إلى أخرى بحسب وضعها الاجتماعي والطبقي وموقعها من القوة والنفوذ في المجتمع. والمساواة تنطوي أيضًا على أبعاد قانونية إجرائية ومالية في الحصول على الموارد والخدمات[٢٨].

---

(٢٧) Ruth Lister, "Citizenship: Towards a Feminist Synthesis", *Feminist Review*, no. 57, *Citizenship: Pushing the Boundaries* (Autumn 1997): 31-32.

(٢٨) Bryan S. Turner, "Outline of a Theory of Citizenship", *Sociology* 24, no. 2 (May 1990): 189-217.

وتعرف الحقوق السياسية، التي تمثل جوهر المواطنة السياسية، بأنها تعبر عن المشاركة في المجال العام، وهي أيضًا إجرائية على نحو كبير ومرتبطة بسَن تشريعات تنظمها. وتتضمن الحقوق السياسية حقوق المواطنين في التصويت الانتخابي والمشاركة في العملية السياسية، وإجراءات انتخابات التمثيل السياسي، وتشريع قوانين جديدة، والترشح للمناصب السياسية وشغلها. هناك أيضًا الحقوق السياسية للتنظيمات، وتشمل جمع الأموال في الحملات الانتخابية بطريقة قانونية، والتشاور مع المجالس التشريعية في تقديم مقترحات وترشيح سياسيين والضغط من أجل سياسات محددة. ومن الحقوق السياسية أيضًا حق المعارضة وحماية الأقليات وحق الاحتجاج والتظاهر وحرية الوصول للمعلومات الحكومية والقدرة على إجراء تحقيقات سياسية؛ مع الأخذ بعين الاعتبار أن حقوق وواجبات المواطنة السياسية توجد على مستويات فردية وتنظيمية ومجتمعية. فعلى المستوى الفردي يتم التركيز على نظرة الفرد للعلاقة بين الحقوق والواجبات داخل إطار التوازن أو التبادل بينها. وعلى المستوى التنظيمي يُجرى الاهتمام بحقوق وواجبات المواطنة للجماعات، خاصة فيما يتعلق بتشكلها وأدائها في المجال العام؛ أما المستوى المجتمعي للمواطنة السياسية، فيشير إلى نمو حقوق وواجبات المواطنة في الدول وسياساتها العامة مع التركيز على مدى وجود الحقوق والواجبات ونطاقها ومدى الحصول عليها. وبصفة عامة يمكن أن نستخلص من كل ذلك ثلاثة حقوق سياسية أساسية في المواطنة السياسية، وهي: الحقوق السياسية الشخصية، والحقوق التنظيمية، وحقوق العضوية السياسية[٢٩]:

- **حقوق سياسية شخصية**: مثل التصويت في الانتخابات وشغل المناصب السياسية والوصول للمعلومات وحق الاحتجاج.
- **حقوق تنظيمية**: وتشمل تشكيل أحزاب سياسية واتحادات نقابية وحركات اجتماعية معارضة وحقوق الأقليات والحقوق الثقافية، باعتبارها حقوقًا سياسية تتم في إطار تنظيمي.
- **حقوق العضوية السياسية**: وتشمل حق الهجرة والإقامة، وحقوق اللاجئين، ومنح الجنسية.

(٢٩) Isin and Turner, eds., *Handbook of Citizenship Studies:* 15.

يضاف إلى ذلك حقوق المشاركة؛ حيث تستحدث الدولة حقوقًا في نطاق عمل المجتمع المدني والمجالات الخاصة، سواء في السوق، أو المنظمات العامة، أو الأماكن الخاصة. هذه الحقوق تشير في حقوق فردية وجماعية ومجتمعية إلى المشاركة في صنع القرار الخاص عبر قياس التحكم في الأسواق والتنظيمات ورأس المال. فعلى المستوى الفردي تشمل المشاركة حقوق الدخول في سوق العمل بما في ذلك المشاركة العامة في التوظيف، وإعادة التدريب، وبرامج إنشاء فرص العمل؛ وعلى مستوى حقوق المشاركة الجماعية فتشمل حقوق الفرد في المشاركة في القرارات الخاصة بالفصل من العمل واللجان الخاصة بالعمل؛ وتقتصر الحقوق المجتمعية على صور المشاركة في الرعاية الصحية والقرارات المتعلقة بالأثر البيئي[٣٠].

ومن الواضح أن هناك ارتباطًا قويًّا في المواطنة السياسية بين الحقوق السياسية والحقوق القانونية التي كانت تمثل فيما مضى حقوقًا مدنية أساسية يتعين على كل مواطن التمتع بها - بحسب مصطلحات مارشال. وبطبيعة الحال، فإن الحقوق القانونية والسياسية تشكلان معًا العمود الفقري الذي ترتكز عليه كل الحقوق الأخرى؛ كما أن الحقوق السياسية والقانونية تنهض على سَن قوانين تشكل أساسًا قويًّا لحقوق المواطنة الأخرى. ذلك أن الاعتداء على حق أي مواطن في الحصول على المسكن أو الرعاية الصحية أو الوظيفة التي يستحقها، يتوقف على ما يتمتع به من حقوق سياسية وقانونية عامة. وتتلخص الحقوق القانونية[٣١] في أربعة أنواع: الأمن الشخصي، والعدالة الجنائية، وحق إبداء الرأي، وحق الاختيار.

- **حقوق الأمن الشخصي**: تشمل حقوق الحماية من الاختفاء غير القانوني، والحماية من التعذيب، ومن عقوبة الإعدام، ومن الإجهاض.
- **حقوق العدالة الجنائية**: وتشمل حق التمثيل القانوني، ومواجهة الشهود، والمحاكمة أمام قضاة طبيعيين، وحق التعاقد، والحصول على المشورة القانونية.

---

(٣٠) Ulrike Nagel and Claire Wallace, "Participation and Identification in Risk Societies: European Perspectives", *Youth, Citizenship and Social Change in a European Context* (Aldershot, UK: Ashgate, 1997): 42-55.

(٣١) المرجع السابق: ١٥.

- **حقوق الرأي والاختيار**: وتشمل حرية التعبير والنشر، والاعتقاد، واختيار الزوج، والاختيار المهني، والنوعي، والعرقي.

ب- المواطنة الاقتصادية

الفكرة الأساسية التي تقوم عليها المواطنة الاقتصادية تتمثل في تفسير البعد الاقتصادي للمواطنة بمعناها العام. يظهر ذلك بوضوح في مجموعة من القواعد الموجهة لسلوك المواطنين والدولة التي ينتمون إليها؛ بضمان عدم اعتداء الدولة على حقوق مواطنيها من ناحية، وعدم احترام المواطنين لالتزاماتهم الاقتصادية بحصولهم على مزايا وخدمات دون وجه حق من ناحية أخرى. ومن ثم تعمل المواطنة الاقتصادية بموجب قواعد تسمح بتبادل فعال نسبيًّا بين الدولة «كمورد للسلع الجماعية» ومواطنيها «بوصفهم مستهلكين لهذه السلع ودافعين للضرائب»[٣٢]. ذلك أن توازن العلاقة بين المواطنين والدولة لا يقوم فقط على اعتبارات سياسية؛ وإنما اعتبارات اقتصادية أيضًا.

هناك عدة تعريفات للمواطنة الاقتصادية منها التعريف الذي يشير إلى مجموعة الحقوق ذات الطابع الاقتصادي، مثل: حق العمل في مهنة يختارها الشخص، والحصول على أجور كافية لدعم الذات والأسرة، والحق في وجود سوق عمل غير قائم على التمييز، والحق في التعليم والتدريب الذي يسهل عملية الوصول إلى سوق العمل، والحصول على منافع اجتماعية ضرورية للحفاظ على المشاركة في قوة العمل ودعمها. يمكن قياس المواطنة الاقتصادية بمدى امتلاك الرجال والنساء معًا للامتيازات والفرص المادية والعمل بها، والفرص اللازمة لتحقيق الاستقلال الاقتصادي والاجتماعي[٣٣].

(٣٢) Jan Luiten Van Zanden and Maarten Prak, "Towards an Economic Interpretation of Citizenship: The Dutch Republic between Medieval Communes and Modern Nation-States", *European Review of Economic History* 10, no. 2 (August 2006): 138-139.

(٣٣) Alice Kessler-Harris, "In Pursuit of Economic Citizenship", *Social Politics: International Studies in Gender, State and Society* 10, no. 2 (1 July 2003): 158-159.

وهناك تعريف آخر للمواطنة الاقتصادية يشير إلى أنها تمثل العناصر المكونة للأمن الاقتصادي[٣٤]. وبطبيعة الحال، فإن تحسين نوعية حياة المواطنين وتأمين حياتهم اقتصاديًّا الآن وفي المستقبل، يتطلب سياسات اقتصادية محددة تشكل عبئًا على الموازنة العامة. وبقدر ما يقع على الدولة من مسئوليات في هذا الشأن هناك مسئوليات أخرى على المواطنين، أهمها الالتزام بدفع الضرائب المستحقة وعدم تبديد المال العام، بأي صورة من الصور. ومن ثم تختلف السياسات في تحقيق المواطنة الاقتصادية من دولة إلى أخرى بحسب حجم الموازنة العامة وقدرة الأنظمة الضريبية على التحصيل الجيد والعادل من كل السكان بلا استثناء ودون التهاون مع المتهربين، الذين يطلق عليهم في دراسات المواطنة المنتفعون دون حق Free Riders. وهؤلاء يمثلون الأشخاص الذين يستفيدون من سلعة عامة أو أي خدمة عامة تمول من المال العام، ويتجنبون في الوقت نفسه أن يتحملوا شخصيًّا أي تكلفة في مقابل ذلك، أو الإسهام بمالهم في التمويل العام[٣٥]. ويتطلب تفعيل المواطنة أيضًا إجراءات جادة في المحاسبة والشفافية ومنع الفساد لضمان مشاركة كل المواطنين في تحمل الأعباء الاقتصادية كافة لتحقيق المواطنة العادلة.

من الواضح أن عدم المساواة في توزيع المواطنة الاقتصادية يظهر في مجالين أساسيين، هما: أماكن العمل التي تميز بين المشتغلين في الحقوق الاقتصادية، والمجال الثاني يتمثل في العلاقة الاقتصادية بين المواطن والدولة، والتي يتم تنظيمها بموجب قوانين وتشريعات بالإضافة إلى الدور الذي يؤديه المجتمع المدني في الحفاظ على الحقوق الاقتصادية[٣٦]. وتعتمد كثير من الدول الغربية على برامج متعددة في الرفاهة، تستهدف جميعها تحقيق العدالة الاجتماعية بين المواطنين وتقليل الفوارق الطبقية والنوعية والعرقية والعمرية والدينية قدر المستطاع. وتعالج أيضًا تلك البرامج الآثار المترتبة على أي مخاطر اجتماعية والوقاية منها، ومن بينها المخاطر الناجمة عن التعارض بين الحياة الأسرية والعمل. وتمثل

(٣٤) Karen Brodkin, "Work, Race, and Economic Citizenship", *Current Anthropology* 55, no. S9 (August 2014): S117.

(٣٥) تقوم عملية التهرب من دفع تذكرة القطار مثلًا (حرفيًّا) لسلوك الشخص المنتفع دون حق، على غرار الذي يستفيد من زيادة الأجور الناتجة عن إضراب لم يشارك فيه. وقد تحول كثير من سلوك المصريين من موظفي الحكومة بالتحديد إلى هذا النمط من السلوك خلال الاحتجاجات التي اندلعت في الفترة من ٢٥ يناير ٢٠١١ إلى عام ٢٠١٣. حول مفهوم المنتفع دون حق، انظر: مارشال، **موسوعة علم الاجتماع**: ١٣٩٩.

(٣٦) Brodkin, "Work, Race, and Economic Citizenship": Current Anthropology 55, no. 59 (August 2014): S117.

مبادئ العدالة التوزيعية والإجرائية ركنًا مهمًّا في تحقيق التوازن والاستقرار الاجتماعي والاقتصادي. وتقوم العدالة على ضمان أن تكون الموارد والخدمات موزعة بما يمكِّن كلَّ مواطن من الوصول إليها وحق كلِّ مواطن في مناقشتها كشأن عام. ولهذا يعتمد تحقيق العدالة فيما يتعلق بالتوفيق بين الأسرة والعمل على تحديد العائلات المعرضة أكثر من غيرها لمخاطر ناجمة عن التعارض بين العمل والحياة العائلية، وتحديد السياسات الفعالة للتقليل من الآثار المترتبة على هذا التعارض(٣٧). ومن المهم الأخذ بعين الاعتبار أن دور الدولة في هذه المنظومة يقوم على كونها منظمًا لضمان التوزيع العادل للموارد والخدمات. وبموجب هذا الدور يتم تمويل برامج الرفاهة من خلال منظومة شاملة ومُحكمة لتحصيل الضرائب، سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة. وتقوم العدالة التوزيعية على مبدأ عدالة تحمل أعباء الرفاهة بحسب مستويات الدخل وعدالة الوصول إلى برامج الرفاهة للجميع بلا تمييز(٣٨).

ت- المواطنة الاجتماعية

هناك تداخل بين المواطنة الاجتماعية والمواطنة الاقتصادية بصفة عامة. فالحصول على فرص عمل وأجور ومعاشات تقاعدية يبدو اقتصاديًّا في جانب واجتماعيًّا في جانب آخر من منظور تحقيق التضامن الاجتماعي. وبصفة عامة تعرف المواطنة الاجتماعية بطريقتين، إما من خلال معالجة الأوضاع السلبية أو تحقيق أوضاع إيجابية في المجتمع، وفي حالة الجوانب السلبية يلاحظ أن الحقوق الاجتماعية الحديثة تطورت لمعالجة وتقليل مخاطر المعاناة مثل مشكلات كالفقر واللامساواة والمشكلات المرتبطة بالصحة والاستبعاد الاجتماعي في المجتمعات الحديثة. أمَّا ما يتعلق بالنواحي الإيجابية، فتشير المواطنة الاجتماعية إلى جوانب مثل حقوق الفرد مدى الحياة في ضمان الحصول على الدخل والحصول على فرصة عمل والحصول على الخدمات الصحية والإقامة. مثل هذه الحقوق

(٣٧) Marcie Pitt-Catsouphes, Ellen Ernst Kossek and Stephen Sweet, eds., *The Work and Family Handbook: Multidisciplinary Perspectives, Methods, and Approaches* (London: Routledge, 2015): 352.

(٣٨) سعيد المصري، «سياسات التوفيق بين العمل والأسرة: من السياق الغربي إلى السياق الوطني لدول الخليج»، محاضرة، المنتدى السنوي الأول لسياسات الأسرة «إعادة النظر في سياسات التوفيق بين العمل والأسرة في دول مجلس التعاون الخليجي»، الدوحة، قطر، ٣٠-٣١ مايو ٢٠١٦.

منصوص عليها في الدساتير، ومتضمنة في مواثيق حقوق الإنسان العمومية[٣٩]. وتعزز الحقوق الاجتماعية مطالب المواطنين في المكانة الاجتماعية والبقاء اقتصاديًّا وفي الوقت نفسه تمثل الحقوق الفردية إلى حد كبير.

وعلى ضوء كل ذلك، يمكن تقسيم الحقوق الاجتماعية إلى ثلاثة أنواع[٤٠] فيما يلي:

- **حقوق التمكين Enabling Rights**: وتشمل الرعاية الصحية ومعاشات المسنين وإعادة التأهيل والمشورة العائلية والفردية.
- **حقوق الفرصة Opportunity Rights**: وتشمل أشكالًا عدة من التعليم بدءًا من المرحلة ما قبل الابتدائية إلى مرحلة التعليم ما بعد الجامعي، بالإضافة إلى التدريب على اكتساب المهارات اللازمة لسوق العمل.
- **الحقوق التوزيعية والتعويضية Redistributive and Compensatory Rights**: وتتضمن تعويضات للحرمان من الحقوق وبدلات الإصابة في الحروب وبدلات إصابة العمل، وبرامج لرعاية المحرومين وتعويضات البطالة وبرامج أخرى تتعلق بانتهاكات الحقوق.

ث- المواطنة الثقافية

تهتم المواطنة الثقافية بدعم وتطوير صور انتساب الأفراد ثقافيًّا إلى جماعات محددة يستمدون منها مرجعيتهم الثقافية. يتم تفعيل هذا النوع من المواطنة بموجب الاعتراف بالاختلاف داخل التيار الرئيسي للمجتمع عبر عمليات ثقافية كالتعليم والأعراف واللغة والدين، وكذلك الخدمات الثقافية. أغلب أنصار المواطنة الثقافية يرون أن الهوية تطورت وحوفظ عليها من خلال سياق ثقافي، وأن حقوق ومسئوليات المواطنة بصفة عامة يمكن أن تتحدد وفقًا للعضوية الثقافية وليس الفرد[٤١].

(٣٩) Roche, "Social Citizenship": 71.

(٤٠) Nagel and Wallace, "Participation and Identification in Risk Societies": 42-55.

(٤١) Katherine Fierlbeck, "The Ambivalent Potential of Cultural Identity", *Canadian Journal of Political Science* 29, no. 1 (March 1996): 4, 6.

ويتطلب ذلك ضرورة تحديد الحقوق الثقافية وتضمينها في برامج لتعزيز المواطنة. وعلى غرار حقوق الإنسان، فإن الحقوق الثقافية تتسم بكونها عمومية وغير قابلة للتجزئة ومترابطة ومتشابكة[٤٢]. وقد حدد مرصد التنوع والحقوق الثقافية[٤٣] خمسة حقوق في مجال الثقافة، هي:

- **الحق في الهوية والتراث الثقافي**[٤٤]: ويعني ذلك حق كل إنسان في العيش في إطار الثقافة التي ينتمي إليها واختيار الهوية التي تناسبه، وحرية الانتساب إلى جماعة ثقافية محددة، والحق في معرفة ثقافته والوصول إلى تراثه الثقافي، وأن يلقى هذا الحق إقرارًا واحترامًا من جانب الآخرين.
- **الحق في التعليم**: ويشمل ذلك حرية تعلم المرء للغته واللغات والثقافات الأخرى، وحرية اختيار نمط التعليم الديني أو الأخلاقي الملائم له، دون أن يتعارض ذلك مع تكافؤ الفرص في التعليم.
- **المشاركة في الحياة الثقافية العامة**: بما في ذلك حرية التعبير باللغة التي يختارها وحرية البحث والأنشطة الإبداعية، وحرية ممارسة الأنشطة الثقافية والفنية والاطلاع على ثقافات مختلفة، وحرية وحماية حقوق الملكية الفكرية، والانتفاع بالتقدم العلمي، والحق في العيش في بيئة ثقافية معززة للإبداع.

---

(٤٢) Annamari Laaksonen, "Measuring Cultural Exclusion through Participation in Cultural Life", *Academia.edu,* https://www.academia.edu/2781161/Measuring_Cultural_Exclusion_through_Participation_in_Cultural_Life

(٤٣) Observatory of Diversity and Cultural Rights, *Cultural Rights: Actual Situation and List of Rights*, Synthesis Document DS 3 (Fribourg, Switzerland: Institut Interdisciplinaire d'Ethique et des Droits de l'Homme (IIEDH), 2010): 3-4.

(٤٤) يعرف إيان هودر الحق في التراث الثقافي من منظور العدالة الثقافية بأن كل شخص له الحق في المشاركة في التراث الثقافي والانتفاع منه بأن يكون لذلك مردود على رفاهتهم، وأن يكون على كل شخص واجب نحو الآخرين في احترام هذا الحق. انظر: Ian Hodder, "Cultural Heritage Rights: From Ownership and Descent to Justice and Well-being", *Anthropological Quarterly* 83, no. 4 (Fall 2010): 876.

- **الحق في المعلومات**: ويشمل ذلك البحث عنها وتلقيها وتداولها مع الآخرين بحرية تامة والرد على المعلومات الخاطئة[٤٥] دون قيد أو خوف.
- **المشاركة في السياسات الثقافية**: ويعني ذلك حق المشاركة في التعاون الثقافي والتنمية الثقافية وصياغة القرارات بشأنها.

وبرغم إمكانية النص على هذه الحقوق بطريقة مؤسسية، فإن العدالة الثقافية قد لا تتحقق بصورة صحيحة؛ بسبب وجود ظواهر ثقافية حددتها فريزر في ثلاث: الهيمنة الثقافية من جانب جماعة ما على بقية الجماعات الأخرى، وعدم الاعتراف بالتنوع الثقافي، وعدم احترام الثقافات المختلفة[٤٦]؛ وهو ما يجعل بعض المؤسسات الثقافية ذاتها غير عادلة أو غير مهيأة لتحقيق العدالة الثقافية. ومن ثَم يتعين على المؤسسات الثقافية أن تكون عادلة في توجهاتها وفي رسالتها الثقافية، وأن تعمل على إتاحة فرص عادلة للفئات الاجتماعية كافة؛ للمشاركة في المعرفة والاستمتاع بالثقافة والفنون المختلفة، وأن يتولى القائمون على تلك المؤسسات تفعيل مبادئ العدالة الاجتماعية في الشأن الثقافي العام. ويقتضي ذلك أن تكون المؤسسات الثقافية في بنائها التنظيمي والإداري مرآة للمجتمع معبرة عن الفئات الاجتماعية كافة وألا تكون حكرة على فئات بعينها. ويتطلب ذلك أيضًا توافر القدرة الإدارية على التحقق من وجود التباين أو التنوع، وتوجيه الاهتمام بعناية إلى أنساق القوة والامتياز، التي تنتج عدم المساواة الاجتماعية؛ لتجنب أضرارها في انتهاك الحقوق الثقافية[٤٧]، بالإضافة إلى وجود قدر

(٤٥) في عام ١٩٩٧ وضع أنثروبولوجي هندي Shiv Visvanathan مصطلح العدالة المعرفية Cognitive Justice قاصدًا به الاعتراف بتعدد صور المعرفة والتعبير عن وجود صور مختلفة للمعرفة معًا. وتعني العدالة المعرفية تنوعًا في المعرفة ومساواة للعارفين في الوصول إليها Knowers. تعتمد العدالة المعرفية على عدة مبادئ، أهمها: كل أشكال المعرفة صالحة، ويجب أن توجد معًا في علاقة حوارية فيما بينها، ولا ينبغي للمعارف التقليدية أن تبقى متحفية، انظر: Shiv Visvanathan, "The Search for Cognitive Justice", *Seminar Magazine*, http://www.india-seminar.com/2009/597/597_shiv_visvanathan.htm; Maja van der Velden, "A Case for Cognitive Justice", *Academia.edu,* https://www.academia.edu/30700735/A_Case_for_Cognitive_Justice

(٤٦) Nancy Fraser, *Justice Interruptus: Critical Reflections on the "Postsocialist" Condition* (New York, NY: Routledge, 1997).

(٤٧) Heather W. Hackman, "Five Essential Components for Social Justice Education", *Equity and Excellence in Education* 38, no. 2 (2005): 104.

من الكفاءة الثقافية Cultural Competence[٤٨] لدى العاملين في الشأن الثقافي ونظم الإدارة الثقافية والمؤسسات المعنية كافة بتقديم الخدمات العامة للناس؛ لكي تصبح قادرة على العمل في ظل التنوع الثقافي بكفاءة وبصورة عادلة.

٢- كيفية الحصول على الحقوق

تتباين صور المواطنة فيما يتعلق بكيفية الحصول عليها بحسب اختلاف السياقات الاجتماعية والسياسية. وعلى ضوء ذلك لا توجد وصفة واحدة أو سياسة واحدة بشأن المواطنة، يمكن اللجوء إليها وتطبيقها في كل المجتمعات. وفي هذا الصدد طرح براين تيرنر محاولة لتنميط المواطنة[٤٩]؛ من خلال التراث الغربي وتجارب الدول الغربية. وفي رأي تيرنر تتنوع صور المواطنة بتنوع صور الحصول عليها في مختلف السياقات السياسية والاجتماعية، وعبر مراحل التحولات السياسية في المجتمعات. وهناك أبعاد تؤثر في طبيعة العلاقة بين المواطنين والدولة فيما يتعلق بالطريقة التي يحصلون بمقتضاها على حقوقهم. وقد حدد تيرنر تلك الأبعاد في ثنائيتين:

- الأولى تتعلق بالمجال العام مقابل المجال الخاص في تفعيل حقوق المواطنة وواجباتها.
- الثانية تتعلق باتجاهات الحصول على الحقوق: الاتجاه من أعلى Above؛ حيث تفرض الدولة شكل الحقوق التي تمنح لمواطنيها، وتفرض عليهم الواجبات بطريقة فوقية؛ مقابل الاتجاه من أسفل Below، في حين يطالب المواطنون أنفسهم بحقوقهم وينتزعونها بموجب اعتراف الدولة بها.

وعلى ضوء تلك الأبعاد صمم تيرنر مصفوفة للمواطنة مكونة من بعدين أساسيين؛ الأول: أفقي يشمل ثنائية المجال الخاص مقابل المجال العام، والثاني: رأسي يتضمن الاتجاه الفوقي مقابل الاتجاه

(٤٨) Mikel Hogan-Garcia, *The Four Skills of Cultural Diversity Competence: A Process for Understanding and Practice*, 4th ed. (Belmont, CA: Brooks/Cole Cengage Learning, 2012).

(٤٩) Turner, "Outline of a Theory of Citizenship": 189-217.

من أسفل. وبموجب المصفوفة طور تيرنر أربعة أنماط للمواطنة، كل منها يرتبط بسياق سياسي غربي محدد - بحسب المصفوفة (١) على النحو التالي:

- **المواطنة الثورية Revolutionary Citizenship**: تركز على جمع المطالب من المواطنين مع التأكيد على المجال العام، والنموذج الدال عليها حالة فرنسا خلال الثورة الفرنسية.
- **المواطنة الليبرالية التعددية Liberal Pluralism Citizenship**: تعتمد على تكوين جماعات مصالح بموجبها يتم الاهتمام بالحرية والتعددية بحيث يسهم ذلك في منح المواطنة من أسفل عبر وجود حركات تطالب بالحقوق. النموذج الدال على المواطنة الليبرالية التعددية يتمثل في التجربة الأمريكية، وهذا يتفق مع الشعار المطروح في الولايات المتحدة خلال منتصف القرن الثامن عشر، الذي يقول:

«لا ضرائب دون تمثيل سياسي No Taxation Without Representation» وهو شعار المواطنة الليبرالية الذي ألهم الثورة الأمريكية. وهناك شعار أوروبي آخر مماثل مطروح في السنوات الأخيرة من جانب الجماعات العرقية، القائل:

«لا حديث عنا بدوننا Nothing About Us Without Us»[٥٠].

- **المواطنة الديمقراطية السلبية Passive Democratic Citizenship**: النموذج الدال عليها التجربة البريطانية؛ حيث تعطي المواطنة من أعلى مع إتاحة المجال العام.
- **المواطنة الشمولية Totalitarian Citizenship**: النموذج الدال عليها التجربة الألمانية؛ حيث تمنح المواطنة من أعلى، وينظر إلى المواطنين على أنهم كيان واحد متجانس مع إنكار تنوعهم وغلق المجال العام أمامهم، بحيث تصبح الحياة الخاصة الملاذ الأخير لتلبية الحقوق والعيش في أمان بعيدًا عن قهر الدولة.

(٥٠) Bettina von Lieres and Laurence Piper, eds., *Mediated Citizenship: The Informal Politics of Speaking for Citizens in the Global South*, Frontiers of Globalization (Basingstoke, UK: Palgrave Macmillan, 2014): 1.

	الاتجاه العلوي	الاتجاه السفلي
المجال العام	**المواطنة السلبية** التجربة البريطانية	**المواطنة الثورية** التجربة الفرنسية
المجال الخاص	**المواطنة الفاشية** التجربة الألمانية	**المواطنة الليبرالية** التجربة الأمريكية

شكل (١): مصفوفة تنميط المواطنة في المجتمعات الغربية(٥١).

٣- الفجوة بين المواطنين والدولة

حين تتسع المسافة بين المواطن والدولة من ناحية، وبين المواطنين وممثليهم في البرلمانات المنتخبة من ناحية أخرى، تصبح العلاقة بين المواطن والدولة قائمة على التجاهل وعدم الثقة. في هذه الحالة يشعر قطاع من المواطنين بأنهم مهمشون من الحصول على حقوقهم كمواطنين، وأن الوسائل التقليدية وقنوات المطالبة بتلك الحقوق لم تعد مجدية. وفي هذا الإطار شهدت السنوات الماضية ظهور نمط جديد من المواطنة يعرف بالمواطنة الوسيطة Citizenship Mediated تتمثل في مجموعة من الممارسات المرتبطة بوسطاء يمثلون المواطنين ويعبرون عن حقوقهم ومطالبهم الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية، وبمقتضى التوسط يتم الدعوة لتلك المطالب، وممارسة كثير من الضغوط لتحقيقها. وفي بعض صور المواطنة الوسيطة يستخدم التوسط لتمكين المواطنين اجتماعيًّا واقتصاديًّا وثقافيًّا، بالإضافة إلى تمكينهم من الانخراط في الشأن العام سياسيًّا.

ويرجع الفضل في طرح مفهوم التوسط Mediation في دراسات المواطنة لأول مرة إلى كل من لافيلا Lavalle، وهوتزاجر Houtzager، وكاستيلو Castello؛ حيث عُرِّفَ التوسط في المواطنة بأنه سلسلة من

(٥١) Turner, "Outline of a Theory of Citizenship": 189-217.

المطالب التي تتقدم بها منظمات للمجتمع المدني في بعض الدول لتبرير حقهم في تمثيل الفقراء فيما يتعلق بالانتخابات ومنح العضوية وتقديم الخدمات لهذه الفئة. ويستخدم التوسط بمعنى فتح أفق للنفاذ إلى مؤسسات صنع القرار التي يصعب الوصول إليها، بالإضافة إلى التغلب على التهميش من خلال بناء جسور ديمقراطية بموجب عملية التوسط(٥٢). وقد أضيف في بعض الدراسات تحليلات لجوانب أخرى من التوسط في تعزيز البناء الديمقراطي للعلاقة بين المجتمع والدولة. تتعلق تلك الجوانب بالسياسات المتعددة لتمثيل المصالح الخاصة والعامة، ومؤسسات المحاسبة، ووجود مجالس للسياسات، واستقلالية وتعددية مؤسسات المجال العام(٥٣).

وقد اكتسب مفهوم المواطنة الوسيطة معنًى أوسع من خلال كتاب صدر بعنوان المواطنة الوسيطة عام ٢٠١٤، حرره كل من فون ليريز ولورنس بيبر؛ حيث استخدما التوسط بمعناه الواسع ليضم كل صور الفاعلين الذين يشغلون طرفًا ثالثًا في العلاقة بين المواطن والدولة؛ حيث يتحدث هؤلاء الفاعلون عن المواطنين وأحيانًا يتحدثون بوصفهم المواطنين المعنيين بالمطالب والحقوق، سواء وضعوا إطارًا لتمثيل هؤلاء المواطنين بصورة صريحة أم لا. وبذلك يتم التركيز على التوسط كممارسة للتحدث عن المواطنين ضمن مجموعة من السياسات الوسائطية. وعلى ضوء ذلك يمكن تعريف المواطنة الوسيطة بأنها ممارسات تتم من خلال وساطة تتخذ أشكالًا للتمثيل غير رسمية تتم من خلال مجموعة من الوسطاء يتحدثون إلى الدولة عن جماعات من المواطنين، ويعبرون في المقابل عن لسان حال الدولة لدى المواطنين. ويوجد هذا النظام التمثيلي جنبًا إلى جنب مع الممارسات التمثيلية المعترف بها رسميًّا في كثير من الدول(٥٤).

---

(٥٢) Adrián Gurza Lavalle, Peter P. Houtzager and Graziela Castello, *In Whose Name? Political Representation and Civil Organisations in Brazil*, IDS Working Paper 249 (Brighton: Institute of Development Studies, 2005).

(٥٣) Enrique Peruzzotti, "Accountability Deficits of Delegative Democracy", chapter 13 in *Reflections on Uneven Democracies: The Legacy of Guillermo O'Donnell* (Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press, 2014).

(٥٤) Von Lieres and Piper, eds., *Mediated Citizenship*: 5.

وقد تولت مؤسسات ومنظمات وحركات اجتماعية، ونشطاء أفراد، أدوارًا مهمة في هذا النوع من المواطنة عن طريق التحدث باسم المواطنين المستبعدين من حقوقهم، والتعبير عن مطالبهم، وتمكينهم من نيلها، والعمل على تفعيل هذا النوع من المواطنة بطرق مختلفة. قد تكون الوسائل التي يتم اللجوء إليها في التوسط سياسية دبلوماسية أو تفاوضية أو قائمة على استخدام العنف أو عن طريق آليات تعليمية تربوية في التنشئة السياسية، أو من خلال تعبئة سياسية يقوم بها نشطاء فاعلون يؤدون دور الوسيط في التحدث باسم المواطنين الذين يطالبون بحقوقهم.

هذا يعني أن المواطنين في نماذج متعددة من الدول يتم تمثيلهم أمام دولهم من خلال طرف ثالث يتولى تأدية دور الوسيط نيابة عنهم. وتتضمن هذه الأطراف الوسيطة: الأحزاب السياسية والمنظمات غير الحكومية، والروابط المجتمعية، والحركات الاجتماعية، والفاعلين العسكريين غير الرسميين، والشبكات الاجتماعية والسياسية، والأفراد. قد تفرض بعض الأطراف الوسيطة قوتها وفاعليتها على مجال العلاقة بين المواطنين والدولة، غير أن الدولة، في المقابل قد تلجأ إلى أطراف وسيطة في العلاقة مع المجتمع. وتسعى الأطراف الوسيطة دائمًا إلى تأكيد قوتها وحضورها من خلال تمثيل المواطنين أمام الدولة. ينطبق ذلك على الاتحادات التجارية وجماعات المصالح وجماعات الضغط. وهؤلاء لهم وجود رسمي معترف به قانونًا أمام السلطة السياسية في تمثيلهم للفئات التي يعبرون عنها. وإلى جانب ذلك هناك صور من الوساطة بين الدولة والمواطنين تتمثل في فاعلين يتحدثون عن المواطنين دون أن يكون لديهم تفويض أو إذن رسمي أو صريح[٥٥] من الدولة أو من المواطنين أنفسهم. من أمثلة هؤلاء المليشيات المسلحة التي تطالب بالأمن مقابل القيام بأعمال، عصابات الاتجار في المخدرات، ومنظمات المجتمع المدني المهنية التي تتحدث عن الحقوق الصحية للفقراء على أساس معرفة دقيقة بأحوالهم، أو جماعات الدعوة التي تتحدث عن الجماعات المهمشة التي لا حول لها ولا قوة. وبقدر ما تسهم الوساطة بين الدولة والمواطنين في تفعيل العلاقة الديمقراطية بينهما، يمكن أن تسهم أيضًا في تعزيز خلل تلك العلاقة وافتقارها لأي أسس ديمقراطية. يتضح ذلك من الأشكال المختلفة للتوسط

(٥٥) Jane Mansbridge, "Rethinking Representation", *The American Political Science Review* 97, no. 4 (2003): 515-528; Von Lieres and Piper, eds., *Mediated Citizenship*: 1.

بين الدولة والمواطنين واختلاف طبيعة الأطراف الفاعلة فيها. وبصفة عامة يتخذ التوسط ثلاثة أشكال أساسية: الديمقراطي والعنيف والمحسوبية أو السمسرة السياسية، وفيما يلي أوضح كل واحد منها.

أ- التوسط الديمقراطي

يسعى الشكل الديمقراطي للتوسط إلى تفعيل العلاقة بين المواطن والدولة بطريقة تسهم في نيل الحقوق؛ حيث يحاول الوسطاء من المجتمع المدني والأحزاب والحركات الاجتماعية التغلب على جوانب الضعف في الممارسة الديمقراطية، مثل تهميش المرأة أو جماعات الأقليات أو العمل على تمكين المواطنين من العيش بصورة أفضل والمطالبة بحقوقهم من الدولة، وهو ما يعني أن التوسط في العلاقة بين المواطن والدولة قد يسهم في تفعيل المواطنة الديمقراطية، عن طريق تمكين المواطنين من الحصول على حقوقهم.

تلجأ الجماعات الأقلية المهمشة أحيانًا إلى تدويل قضيتها وربطها بإطار أوسع يتعلق بالتمييز العنصري أو التعددية الثقافية، وبذلك تمثل هذه الاستراتيجية إحدى الأدوات الفاعلة لدى الحركات الاجتماعية للحصول على فرص سياسية أكبر لنيل الحقوق في الداخل. وبذلك يتداخل نموذجا المواطنة القومية وما بعد القومية في هذه الحالة. ذلك أن النضال الداخلي للحصول على الحقوق السياسية والاجتماعية يمثل ترسيخًا للنموذج القومي في المواطنة، كما أن اللجوء إلى تدويل النضال السياسي يعكس صدى النموذج ما بعد القومي في المواطنة.

ب- التوسط عبر العنف

الشكل العنيف في التوسط ذو طابع قسري عنيف متمثل في جماعات تحقق مصالحها نظير تحقيق أمن المواطنين. ويظهر ذلك بوضوح في حالة الوسائط العنيفة مثل المليشيات المسلحة والعصابات. وقد تتخذ بعض الجماعات الإرهابية هذه الوسيلة بالتأثير في الناس الموالين لها، وتقديم خدمات

موازية لهم تغنيهم مؤقتًا عن خدمات الدولة، وتستمد منهم القوة في مواجهة السلطة لانتزاع حقوق سياسية واقتصادية واجتماعية أكبر.

ت- التوسط بالمحسوبية والسمسرة السياسية

يقصد بالمحسوبية والسمسرة السياسية وجود فئات وسيطة بين الدولة والمواطنين؛ بهدف تمثيلهم مقابل تحقيق مصالح اقتصادية واجتماعية، لشغل الفجوة بين الدولة والمواطنين. والتوسط يمثل ممارسة تعكس أحيانًا - وقد تعزز بالفعل - النقص في العلاقة الديمقراطية بين الدول والمواطنين(٥٦). وقد تسهم الدولة نفسها في تعزيز طبقة سياسية من هؤلاء المنتفعين الذين يمثلون قناة الاتصال والتعبئة السياسية لصالح السلطة مع المواطنين، ولكن بمرور الوقت يقوى نفوذ هذه الفئة الوسيطة، وتصبح عبئًا على العلاقة بين الدولة والمواطنين.

من الواضح أن عمليات التوسط ذات الطابع الديمقراطي بين الدولة والمواطنين قد تفشل في تحقيق الديمقراطية لأسباب متعددة، أبرزها ضعف المنظمات والحركات الوسيطة عن اجتذاب قطاعات عريضة من المواطنين، والتأثير السلبي للممارسات التقليدية السابقة في التمثيل الديمقراطي من واقع دور القيادات التقليدية والقبلية والدينية، واستبعاد الأقليات، وعدم وجود صيغة عقد اجتماعي مشترك بين الأغلبية والأقلية، والاستبعاد السياسي للفقراء غير القادرين على العيش(٥٧). يضاف إلى ذلك تدخل الدولة في تشكيل الأطراف الوسيطة داخل كيانات ديمقراطية شكلية مثل الأحزاب الهشة، والاتحادات العمالية والنقابات المهنية المنعزلة عن الفئات التي تمثلها. وكل ذلك يوضح أن فاعلية الوساطة في التمثيل السياسي الديمقراطي تظل محدودة فيما يتعلق بالمؤسسات الرسمية والفاعلين المصرح لهم رسميًّا بالتوسط(٥٨).

---

(٥٦) Von Lieres and Piper, eds., *Mediated Citizenship*: 1-2.

(٥٧) المرجع السابق: ٢.

(٥٨) المرجع السابق.

٤- الإدماج والاستبعاد في الحقوق

تعرض مفهوم المواطنة العمومية إلى انتقادات شديدة على اعتبار كونه يسهم في تعزيز سياسات استبعادية لبعض المواطنين، وفي الوقت نفسه يغض الطرف عن إدراك التباين في الحقوق والاختلافات النوعية والثقافية والعرقية والدينية. ذلك أن العمومية الشديدة في تعريف المواطن بوصفه عضوًا في مجتمع سياسي له حقوق وعليه واجبات، تضع جميع الأفراد بمختلف فئاتهم وانتماءاتهم في سلة واحدة دون تحديد دقيق. كذلك التعريف الفضفاض لجميع المواطنين ككتلة واحدة ينطلق من تصور نابع من التفكير الجمهوري بأن هؤلاء المواطنين هم أفراد متجانسون في هويتهم، ومن ثَمَّ فهم أيضًا متجانسون في حقوقهم بمقتضى هويتهم الواحدة وانتمائهم الواحد إلى مجتمع سياسي محدد. لم يأخذ التصور العمومي للمواطنة في اعتباره أهمية الفروق بين الأفراد والهويات المختلفة التي ليست بالضرورة موحدة؛ وإنما هي متباينة اجتماعيًّا وثقافيًّا. وينطوي مفهوم الحقوق في التصور العمومي للمواطنة على طابع فردي نابع من أهمية استقلالية الفرد دون الأخذ بعين الاعتبار البعد الاجتماعي في المواطنة[٥٩]. وهذا ما يعني أن تركيز المواطنة على حقوق المواطن الفرد يصاحبه إنكار لحقوق الجماعة. وأن عدم الأخذ بعين الاعتبار التباينات الثقافية والاجتماعية المرتبطة بالانتماءات والخصائص الدينية والعرقية والنوعية، يكشف بجلاء عن قدر من عدم العدالة في توزيع الحقوق بين مختلف الجماعات.

هذا يعني أن المواطنة العمومية بقدر ما تعطي وتمنح، فإنها أيضًا يمكن أن تضن وتمنع. وفي هذا الصدد ينظر للمواطنة باعتبارها فعلًا للانغلاق على جماعة من الناس يطلق عليهم مواطنون مقابل كونها فعلًا لتهميش فئات أخرى يتم استبعادهم من المواطنة[٦٠]. ومن ثم فإن أغلب الاتجاهات النقدية ترى أن المواطنة الحديثة أصبحت ذات وجهين متعارضين في الوقت نفسه: الأول يعبر عن ممارسات إدماجية أو احتوائية Inclusionary لفئات يقال عنهم مواطنون، والوجه الثاني يعبر عن

(٥٩) Lister, "Citizenship: Towards a Feminist Synthesis": 29.

(٦٠) Rogers Brubaker, *Citizenship and Nationhood in France and Germany* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1992).

ممارسات استبعادية Exclusionary[٦١] لفئات يحرمون من حقوق المواطنة بموجب كونهم ليسوا في منزلة المواطنين. وقد حدد هوفمان Hoffman أربع فئات تعاني استبعادًا من المواطنة، وهم: الذين يعانون من الوصمة الاجتماعية كالفقراء والمثليين والجماعات العرقية الموصومة اجتماعيًّا بأوصاف سلبية، ممن لا يستطيعون الحصول على حقوقهم بمقتضى تلك الوصمة، والفئات الضعيفة كالمرضى والمعتلين جسديًّا والمعاقين جسديًّا وذهنيًّا ونفسيًّا، وفئات من البشر محتملين، مثل الأجنة والمصابين بحوادث ويعانون من الغيبوبة والمسنين، والكيانات شبه البشرية، مثل الشركات الممثلة لجماعات من الناس، والقوميات الممثلة لجماعات عرقية ودينية. فهناك حقوق للبشر في تلك الكيانات غير أنهم لا يحصلون عليها[٦٢].

ومن الواضح أن الفروق بين كل جماعة وأخرى في مدى قدرتها على التفاعل كمواطنين ودرجة تمتعها بحقوق المواطنة، هي فروق في الدرجة على متصل للمواطنة يبدأ من أقصى درجات الإدماج ويمتد وصولًا إلى أقصى درجات الاستبعاد. ولأن كثيرًا من الدراسات السابقة يركز بصورة تقليدية على الوجه الحسن للمواطنة وهو الجانب الإدماجي، فإن أغلب الاتجاهات النقدية تركز كل انتقاداتها وتفنيدها على الوجه الآخر القبيح للمواطنة وهو الجانب الاستبعادي الذي يصنع بشرًا غير مواطنين أو يتمتعون بمواطنة جزئية.

النقطة الجوهرية في الحديث عن الجانب الاستبعادي تتعلق بجانب مهم من المواطنة، وهو العضوية أو الانتماء، والذي يحدد من هو المواطن، وعلى ضوء ذلك يتضح من هم المستبعدون. وتشير تجارب المواطنة على مر التاريخ حتى الوقت الحاضر إلى وجود نوعين من الاستبعاد: داخلي وخارجي[٦٣]. يقصد بالاستبعاد الداخلي صور التهميش داخل حدود الانتماء والسيطرة للمجتمع السياسي، سواء كان مجتمعًا تقليديًّا أو متمثلًا في الدولة الوطنية. وفي المقابل يشمل الاستبعاد الداخلي أولئك

(٦١) Turner, ed., *The Cambridge Dictionary of Sociology*: 6.

(٦٢) Daniel N. Hoffman, "Personhood and Rights", *Polity* 19, no. 1 (Autumn 1986): 83.

(٦٣) Anna Yeatman, "Beyond Natural Right: The Conditions for Universal Citizenship", *Postmodern Revisionings of the Political*, Thinking Gender (New York, NY: Routledge, 1994): 57-79.

الذين لديهم خصائص دونية بحسب العرق أو النوع، أو الفاقدين للملكية أو التعليم والمجرمين، والعاطلين، والمشردين، والمصابين بأمراض عقلية. ولذا نلاحظ في أغلب المجتمعات الديمقراطية أن المرأة لم تحصل على حق الانتخاب إلا بعد حصول الرجل على هذا الحق بزمن طويل(٦٤). وما زالت مظاهر الاستبعاد الداخلي قائمة حتى الآن في كثير من دول العالم بما في ذلك أكثر المجتمعات ليبرالية وديمقراطية، يتمثل ذلك في كل صور الفجوات العمرية والنوعية والجغرافية والطبقية وبحسب الخصائص الجسمانية للسكان. حيث تفرز تلك الفجوات مستبعدين من الشباب والنساء وسكان المناطق الريفية والحدودية، والفقراء والمعاقين، والفئات المعرضة للوصمة الاجتماعية من المرضى والمثليين وغيرهم. أما الاستبعاد الخارجي، فإنه يصيب المهاجرين واللاجئين والجماعات العرقية التي تختلف ثقافيًّا عن الثقافة السائدة في المجتمع، ومن ثم لا يتم الاعتراف بحقوقهم ويحرمون من المزايا التي يتمتع بها المواطنون.

وفي هذا الصدد يشير تيرنر إلى أن الهوية أصبحت تمثل بعدًا مهمًّا في المواطنة التي تمكن أولئك الأشخاص المستبعدين من أن يطرقوا باب المواطنة لتنظيم أنفسهم داخل حركات اجتماعية وجماعات ضغط حتى يتمكنوا من المشاركة كمواطنين لهم حقوق قانونية وسياسية واجتماعية. ويشدد تيرنر على أن حقوق المواطنة نتاج للحركات الاجتماعية، سواء تلك التي تهدف إلى توسيع حقوق المواطنة أو الحركات المدافعة عن توسيع نطاق عضوية المواطنين(٦٥) في المجتمع السياسي لتضم الفئات المستبعدة. وقد لاحظ تيرنر أن عواقب الحركات الاجتماعية على المدى الطويل تؤدي إلى دفع وتعميم حقوق المواطنة لكي تتسع لتشمل أشخاصًا متنوعين(٦٦). وهذا يعني أن الدولة إذا كانت ضامنة لحقوق بعض المواطنين المندمجين في المواطنة بموجب القانون، فإن الحركات الاجتماعية هي صوت المستبعدين المحرومين من المواطنة، وهي التعبير عن إرادتهم، ومن خلالها يتم الضغط على الحكومات لانتزاع الحقوق غير المقررة أو غير المعترف بها، وتوسيع حقوق المواطنة عبر التاريخ. من يتأمل ما يتمتع به

(٦٤) Bellamy, *Citizenship*: 12.

(٦٥) Bryan S. Turner, *Citizenship and Capitalism: The Debate Over Reformism*, Controversies in Sociology 21 (London: Allen and Unwin, 1986): 92.

(٦٦) Bryan S. Turner, "Personhood and Citizenship", *Theory, Culture and Society* 3, no. 1 (1986): 1-16.

النساء والعمال والسود والفقراء حاليًّا من حقوق، فسوف يكتشف أن تلك المكاسب هي نتاج صراعات إنسانية على مر التاريخ، قامت بها حركات اجتماعية؛ دفاعًا عن هؤلاء المستبعدين، وأملًا في إرساء مبادئ العدالة الاجتماعية.

على ضوء ذلك انقسم النقد الموجه إلى المواطنة العمومية إلى اتجاهين رئيسيين: الأول نابع من تيار نسوي يفند ادعاءات المساواة في التصور العمومي للمواطنة، ويوضح إلى أي مدًى تعرضت النساء إلى الاستبعاد، ويدعو إلى نوع جديد من المواطنة المرتبطة بالهويات الجنسية والجوانب الحميمة من الحياة الشخصية. والاتجاه الثاني مرتبط بالمنظرين المناوئين للعنصرية والمدافعين عن التعددية الثقافية والمهتمين بدراسة الأقليات والجماعات الإثنية والمهاجرين. ويدعو هذا الاتجاه إلى نوع جديد من المواطنة يحترم التعددية الثقافية في الحقوق وفي عضوية المواطنة لتضم فئات متعددة ومتنوعة.

أ- المواطنة بين الحقوق النوعية والحقوق الجنسية

أما ما يتعلق بالاتجاه النسوي، فهناك انتقادات نسوية حول مأزق المواطنة في المجتمعات الغربية، خاصة فيما يتعلق بحقوق المرأة وإشكالية عدم التوازن بين العمل والأسرة[٦٧]. فالمرأة في المجتمعات الغربية تعيش في مجتمعات تحترم المساواة بالرجل في الحقوق، غير أن نظام التشغيل يفرض عليها أن تبقى مسئولة عن عمل غير مأجور لرعاية الأطفال والبيت. ولهذا يُنظر إلى هذا الوضع المزدوج على أنه تعارض بين مبدأ العمومية في الحقوق ومبدأ الخصوصية في الرعاية[٦٨]. ويدعو الاتجاه النسوي إلى الدفاع عن المواطنة القائمة على الهويات النوعية فيما بات يعرف بالمواطنة الجنسية Sexual Citizenship.

(٦٧) المصري، «سياسات التوفيق بين العمل والأسرة».

(٦٨) Elisabeth Gensluckner, "Ruth Lister, Citizenship: Feminist Perspectives", *L'Homme* 10, no. 1 (1999): 127-130.

تشير ليستر إلى أن هذا النوع من المواطنة هو اتجاه نسوي يطالب بالاستقلال الجنسي للمرأة للمثليات والمثليين، عبر سياسات في المواطنة تعزز مكانة الأقليات الجنسية والتعبير عن مطالبهم بالحقوق الجنسية، التي تفهم على أنها مجموعة من الحقوق المتعلقة بالتعبير والاستهلاك الجنسي(٦٩). وبهذا المعنى تشير المواطنة الجنسية إلى المكانة التي تقتضي عددًا من الحقوق والمطالب المرتبطة بالتعبير عن الجنس والاستهلاك الجنسي المرتبط بالسلع والخدمات ذات الطابع الجنسي(٧٠)، التي تلبي رغبات جنسية لدى المستهلكين. وتركز المواطنة الجنسية على ما يعرف بالحقوق الجنسية، التي تنقسم إلى ثلاثة أنواع: حقوق جنسية مرتبطة بالسلوك والممارسات الجنسية بصفة عامة، وحقوق مرتبطة بالهوية الجنسية للشخص، وحقوق قائمة على العلاقة الجنسية الحميمة التي تربط شخصًا ما بآخر(٧١).

وحول معنى الحقوق الجنسية في الممارسة تشير المواطنة الجنسية إلى أهمية الدفاع عن الحق في ممارسة شتى أنواع السلوك الجنسي، بما في ذلك الشاذ والإباحي بحرية تامة، وعدم اعتبار هذه الحقوق غير مشروعة، مع الأخذ بعين الاعتبار أقصى درجات الأمان والوعي في ممارسة الجنس للحيلولة دون تفشي مخاطر الإيدز والأمراض التناسلية، وأن لا يؤدي الخوف من تلك المخاطر إلى أن تصبح مبررات أخلاقية للحيلولة دون حرية ممارسة السلوك الجنسي. ومن الحقوق الجنسية أيضًا في الممارسة حق الاستمتاع بالجنس بحرية كاملة(٧٢)، وأن تكون العلاقة الجنسية متساوية بين الجنسين، ولا تكون ذات طابع ذكوري وعلى حساب المرأة، وعدم السماح للرجل بالانتهاك الجنسي للمرأة سواء كان ذلك يتم في إطار العلاقة الزوجية أو خارجها(٧٣). بالإضافة إلى حق المرأة في ممارسة الجنس دون خوف

---

(٦٩) Ruth Lister, *Citizenship: Feminist Perspectives*, 2nd ed. (Washington Square, NY: New York University Press, 2003).

(٧٠) Diane Richardson, *Rethinking Sexuality* (London: SAGE, 2000): 4.

(٧١) Diane Richardson, "Constructing Sexual Citizenship: Theorizing Sexual Rights", *Critical Social Policy* 20, no. 1 (2000): 108.

(٧٢) Jeffrey Weeks, *Sex, Politics, and Society: The Regulation of Sexuality since 1800*, 3rd ed. (Oxford: Routledge, 2014).

(٧٣) لمزيد من التفصيل حول ظاهرة الانتهاك الجنسي للزوجة في الدراسة التي أجريت حول هذا الموضوع، انظر:
عدلي السمري، **الانتهاك الجنسي للزوجة: دراسة في سوسيولوجيا العنف الأسري** (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٩).

وباستقلالية كاملة وقدرة على تقرير مصيرها بما في ذلك الأمور المتعلقة بالإنجاب. ويمتد ذلك إلى حماية المرأة من صور العنف الجنسي كافة مثل التحرش بالنساء والاغتصاب(٧٤).

أمّا ما يخص الحقوق الجنسية في الهوية، فتشير المواطنة الجنسية إلى حق تعريف الهوية الذاتية للشخص، سواء كان ذكرًا أو أنثى من منطلق استقلالية المرء، وامتلاكه لذاته وحقه في تقرير مصيره الشخصي لا سلطان عليه من أحد ولا من التقاليد. وعلى ضوء ذلك من حق الشخص أن يختار هويته الجنسية بمحض إرادته؛ فالجنس هنا ليس مجرد ممارسة بقدر ما هو أيضًا هوية وتوجه يشعر به الشخص. وعلى ضوء ذلك يطالب الراغبون في التحول الجنسي بحقهم في التحول من ذكر إلى أنثى أو العكس، ويطالب المثليون بحقهم في الزواج المثلي، وأن يتم الاعتراف بهذا الحق اجتماعيًّا وقانونيًّا دون خوف أو قمع أو وصمة*. وتنطلق تلك الدعوة من الفهم ما بعد الحداثي للهوية الذي يشير إلى الهوية على أنها عملية مجزأة وليست مصمتة، وأنها سائلة وليست جامدة وقابلة دائمًا للتحول بموجب إرادة الفاعلين أنفسهم في اختيار وتشكيل الهويات التي يرغبون فيها. ومن الحقوق المرتبطة بالهوية أيضًا الحق في التحقق الذاتي فيما يطلق عليه الاستهلاك الجنسي(٧٥)، ويقصد به التعبير عن الهوية الجنسية وأسلوب الحياة المرتبط بها وحق الدعاية للممارسات الجنسية.

أما فيما يتعلق بالحقوق الجنسية في العلاقة بالغير، فإن الحديث عن المواطنة الجنسية في الغرب مشغول بضرورة تحديد سن المواطن من الناحية الجنسية، الذي يتعين بمقتضاه أن يكون حرًّا في

(٧٤) Richardson, "Constructing Sexual Citizenship": 109-116.

* المثليون في كثير من دول العالم يواجهون ضغوطًا اجتماعية وثقافية تحول دون قدرتهم عن الإفصاح عن أنفسهم وعن رغباتهم في الزواج المثلي. وتعاني تلك الفئة من صعوبات بالغة في المجتمعات العربية رغم محاولاتهم للتعبير عن حقوقهم في حركات فنية تطالب بالمواطنة الجنسية مثل فرقة مشروع ليلى التي تدافع عن تلك الحقوق صراحة من خلال الغناء والاستعراضات الفنية. وفي آخر احتفال فني للفرقة أقيم في القاهرة الجديدة في ٢٢ سبتمبر ٢٠١٧، رفع بعض المثليين ومن يدافعون عن حقوقهم أعلام المثلية الجنسية المزينة بشعارهم المتمثل في ألوان قوس قزح، وصفق الحاضرون لهذا الحدث دون أي مشاعر رفض. وعقب ذلك أثيرت ضجة إعلامية كبيرة على مواقع التواصل الاجتماعي شهدت مشادات عنيفة بين من يؤيد حق المثليين في التعبير عن هويتهم بحرية، ومن يعارضهم ويتهمهم بالفسق والفجور، ومن العبارات المتداولة ذات الطابع الديني وصفهم بأنهم قوم لوط.

(٧٥) Jan Pakulski, "Cultural Citizenship", *Citizenship Studies* 1, no. 1 (1997): 73-86.

إقامة علاقة جنسية ما مع الغير؛ وذلك لحماية الأطفال من إساءة استخدام الحقوق الجنسية. وكذلك ضوابط حق الشخص في اختيار شريكه في الممارسة الجنسية بالزواج أو بغير الزواج(٧٦).

لقد تطور اتجاه المواطنة الجنسية في الغرب بقوة خلال السنوات الأخيرة، واستطاعت الحركات النسوية وحركات المدافعين عن الحرية الجنسية أن تحرز نجاحًا كبيرًا بموجب اعتراف بعض الدول الأوروبية بهامش كبير من تلك الحقوق التي تدعو لها المواطنة الجنسية، حتى إن بعض الكنائس في أوروبا قد اعترفت بحقوق المثليين في الزواج. غير أن الانتقادات التي يتعرض لها هذا النوع من المواطنة ترى أنه يفرط في الفردية ويغض الطرف عن الجوانب الاجتماعية خاصة في المجتمعات التي تميل نحو الجماعية وعدم مراعاة الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية المترتبة على قبول الحقوق الجنسية بالصورة التي تدعو لها المواطنة الجنسية(٧٧). وتدعو بعض الاتجاهات النقدية إلى تفضيل مصطلح المواطنة الحميمة Intimate Citizenship بدلًا من المواطنة الجنسية، على اعتبار أن المواطنة الحميمة مفهوم أوسع يضم طائفة كبيرة من مطالب العيش في طرق ملائمة للحياة الجيدة في الدوائر الحميمة منها والشخصية إلى أبعد حد(٧٨)، مثل الطرق البديلة للعيش في زواج، والتبني، والامتناع الطوعي عن الإنجاب، واستخدام التكنولوجيات المرتبطة بالمواطنة الحميمة، مثل اختبارات الجنين وأطفال الأنابيب، والتلقيح الصناعي، وإعادة النظر في مفهوم الأمومة ذاته خاصة في حالة تأجير الأرحام، واستخدام التكنولوجيا الجديدة في تحويل الأجسام والأعضاء، وقضايا الجنس الآمن، وحقوق ممارسة الجنس البديل عن طريق الإنترنت، وغير ذلك من الموضوعات المرتبطة بالجانب الحميم من الحياة الشخصية.

(٧٦) المرجع السابق: ١٢٣-١٢٧.

(٧٧) Richardson, *Rethinking Sexuality.*

(٧٨) Ken Plummer, "The Square of Intimate Citizenship: Some Preliminary Proposals", *Citizenship Studies* 5, no. 3 (2001): 237-253.

ب- المواطنة وإشكالية التنوع الثقافي

هناك آراء كثيرة متداولة في الكتابات النقدية بشأن المواطنة، تشير إلى فشل مشروع الدولة الوطنية خلال العصر الحديث في تحقيق المواطنة الكاملة التي كانت تعد بها مبادئ العمومية في حقوق المواطنة على مدى قرنين من الزمن. ذلك أن تحديات المواطنة العمومية قائمة بقوة في أغلب الدول بمختلف توجهاتها السياسية، سواء كانت جمهورية أو ليبرالية أو ملكية. والأسباب وراء الإخفاق كثيرة، بعضها يتعلق بعدم أخذ الدولة الوطنية بعين الاعتبار التفاوتات بين السكان في الحقوق، وهناك أسباب أخرى لهذا الإخفاق مرتبطة بتداعيات العولمة والنمو الهائل في حركة الهجرة الدولية بصورة كبيرة، بما أوجد واقعًا جديدًا يتسم بالتنوع الشديد في الانتماءات الثقافية، ويقتضي البحث عن تصورات جديدة للمواطنة. وتشير الدراسات إلى أن القوة الاستبعادية للمواطنة المرتبطة بالدولة الوطنية أصبحت ظاهرة شديدة الوضوح في كثير من المجتمعات الغربية مع نمو عدد المهاجرين واللاجئين في العقود الأخيرة؛ حيث يُنظر إلى هؤلاء المهاجرين أنهم عالة على المجتمع من الناحية الاقتصادية(٧٩). وبحسب كثير من السياسات التي واجهت مأزق التعددية الثقافية فإن الاستيعاب الثقافي Cultural Assimilation هو السبيل الأفضل لكي يكتسب هؤلاء المهاجرون واللاجئون صفة المواطنة. هذا النهج يلخص كل الشروط التعجيزية التي تفرضها الدول الديمقراطية لمنح هؤلاء المهاجرين الجنسية، بما يمثل انتهاكًا واضحًا للمبادئ والمثل العليا للديمقراطية الليبرالية في التسامح والتنوع، ويثير الشك في شيوع المبدأ الليبرالي الذي يؤكد المكانة المتساوية لجماعات الأقليات. وعلى ضوء ذلك طرح نموذج التعدد الثقافي Multicultural في المواطنة(٨٠).

هناك دلائل على أن السيادة الداخلية للدول التي يتوقف عليها تعريف استقرار الدولة بدأت في التغير. والنتائج المترتبة على ذلك أن بعض القوميات تسعى إلى الحكم الذاتي دون الاستقلال كدول.

---

(٧٩) Lister, "Citizenship: Towards a Feminist Synthesis": 36.

(٨٠) Helena Ekelund, "Book Review: Stephen Castles and Mark J. Miller (2009): The Age of Migration: International Population Movements in the Modern World (Fourth Edition)", *Journal of Contemporary European Research (JCER)* 5, no. 2 (August 2009): 326-327, online e-article, http://www.jcer.net/index.php/jcer/article/view/188/156

لأن الأعباء المترتبة على الانفصال قد تكون باهظة على مواطني تلك القوميات، ومن ثم فإنها تبحث عن حلول أخرى للاعتراف بها دون انفصال وداخل حدود الدولة. ولهذا فإن الحديث عن المواطنة متعددة القومية يعد بديلًا سياسيًّا يطالب به مواطنو بعض القوميات للاعتراف بهم داخل الدولة، وفي هذه الحالة يتولى زعماء القوميات أو قادة جماعات الشعوب الأصلية دور الوسيط بين المواطنين المنتمين إلى تلك القوميات والدولة فيما يتعلق بحقوق وواجبات المواطنة.

ينظر إلى المواطنة المتعددة ثقافيًّا Multicultural Citizenship على أنها تعيد النظر في عضوية المواطنين وتطرح شكلًا جديدًا للعضوية، يستجيب لواقع التعددية الثقافية، بما يتجاوز الشكل التقليدي للعضوية الاستبعادية في المواطنة العمومية ذات البعد الواحد، وعلى خلاف مفهوم العضوية المرتبط بالدولة، فإن مفهوم العضوية في المواطنة المتعددة ثقافيًّا يتباين بحسب طبيعة الجماعة التي ينتمي إليها المواطن(٨١). فإذا كنا نفسر المواطنة في الماضي على ضوء حقوق الفرد، فإن التعددية الثقافية قد أثارت شبح حقوق الجماعة(٨٢). وبموجب ذلك أصبحت المواطنة المتعددة ثقافيًّا بمثابة النقيض للمواطنة العمومية(٨٣). فالمواطنة العمومية ينظر إليها على أنها مزدوجة بين بعديها الداخلي الإدماجي والخارجي الاستبعادي، كما سبقت الإشارة، وبذلك فهي تركز فقط على أولوية الحقوق الداخلية المقصورة على مواطنين بعينهم كالبيض مثلًا في مجتمع ما مع إهمال الحقوق الخارجية للجماعات المهاجرة أو السود. أما المواطنة القائمة على التعددية الثقافية، فإنها لا تهمل أي حقوق، بل تأخذ في اعتبارها كل حقوق الجماعات سواء كانت الداخلية أو الخارجية(٨٤). ويتعين الأخذ بعين الاعتبار أن مفهوم المواطنة المتعددة ثقافيًّا يشبه إلى حد كبير مفهوم المواطنة التباينية Differentiated Citizenship الذي يدعو في الأغلب - حسب تعبير يونج - إلى تمثيل للجماعات المتباينة بما يضمن حصول كل

---

(٨١) Will Kymlicka, *Multicultural Citizenship: A Liberal Theory of Minority Rights* (Oxford: Clarendon Press, 1995): 124.

(٨٢) William Darity Jr. and Eric Mielants, *The International Encyclopedia of the Social Sciences*, 2nd ed., Macmillan Social Science Library (Detroit: Macmillan Reference USA, 2008): 543.

(٨٣) Christian Joppke, "Multicultural Citizenship", chapter 15 in *Handbook of Citizenship Studies*: 245.

(٨٤) المرجع السابق: ٢٤٦.

جماعة على حقوقها في المواطنة، من خلال الإقرار بحقها في تنظيم نفسها والتعبير عن رأيها في الشأن العام وامتلاكها حق الاعتراض على ما قد يلحق الضرر بمصالحها. ويشمل ذلك جماعات، مثل: النساء، والسود، والسكان الأصليين، والمهاجرين من أصول مختلفة، وكذلك المثليون، وطبقة العمال، والفقراء، والمعاقون(٨٥). وأحيانًا يضاف إلى هذه الفئات الشباب أيضًا الذين يعانون من التهميش والاستبعاد من الحقوق في بعض المجتمعات. ومع ذلك، فإن مفهوم المواطنة التباينية أكثر عمومية في التعبير عن الجماعات المتنوعة من مفهوم المواطنة المتعددة ثقافيًّا الذي يقتصر على معالجة التباين الثقافي، وما يترتب عليه من مشكلات.

ومن المهم مراعاة أن المواطنة المتعددة ثقافيًّا تقتضي من الناحية النظرية الاعتماد على أدوات ثقافية واضحة في الاعتراف بالحقوق، وأدوات اجتماعية واقتصادية ممثلة في سياسات وبرامج للتنمية موجهة للأقليات، مع وجود إطار قانوني ضامن للعدالة في توزيع الحقوق بين مختلف الجماعات. وإذا انتقلنا إلى حيز الممارسة يجب التمييز بين نوعين من المواطنة المتعددة ثقافيًّا: الأولى ظاهرة في البرامج الحكومية الرسمية، والثانية ضمنية، أي أنها مقصورة على مطالب التنوع المنتشرة دون وجود نصوص بشأنها قانونية أو سياسات مقررة رسميًّا. وهناك صور كثيرة لتطبيق التعددية الثقافية في المواطنة تختلف من دولة إلى أخرى.

المواطنة المتعددة ثقافيًّا وبشكل صريح موجودة في عدد قليل من الدول الغربية مثل كندا وأستراليا(٨٦). في تجربة كندا تتجه المواطنة المتعددة ثقافيًّا إلى كل السكان بلا استثناء من منطلق تكاملي وبلا تفرقة على أساس عرقي. والهدف من ذلك تعزيز وظيفة الدولة في الحد من الميول الإثنية De–ethnicizing Function. وبمقتضى هذا التوجه يتم مراعاة كل مطالب الجماعات المختلفة في مبادئ عامة، دون أن تصبح خريطة الحقوق الثقافية منقسمة أو موزعة إثنيًّا على شكل حقوق خاصة متباينة باختلاف الجماعات المرتبطة بها. وعلى سبيل المثال حين تسمح الحكومة الكندية بالتعدد اللغوي، فإنها

(٨٥) Young, "Polity and Group Difference": 250-274.

(٨٦) Will Kymlicka, *Finding Our Way: Rethinking Ethnocultural Relations in Canada* (Toronto: Oxford University Press, 1998): 55.

تتيح هذا الحق للجميع دون أن يخصص لفئة دون غيرها ولا أن يتم إقراره في مجال دون غيره. وأما ما يتعلق بالحق في التراث الثقافي، فإن القوانين الكندية تعترف صراحة بالحرية الكاملة لكل أعضاء المجتمع الكندي على اختلاف جماعاته في الحفاظ على تراثهم الثقافي وتعزيزه وإتاحته للآخرين(٨٧). أما في أستراليا، فإن سياسات المواطنة المتعددة ثقافيًّا تعتمد على إرساء وظيفة بناء أمة قائمة على احترام التعددية الثقافية للجماعات والقوميات كافة. ينعكس ذلك في شعار الهوية الأسترالية القائل: «التنوع هويتنا Diversity Is Our Identity»، وجعل ذلك الشعار أساس وحدة المجتمع الأسترالي رغم تنوعه من منطلق المبدأ المعزز لإمكانية وجود إجماع مع وجود تنوع ثقافي، ويتلخص ذلك في شعار: «الوحدة في ظل التنوع Unity in Diversity». وهذا عكس الفكرة السائدة في الدول الفاشية التي ترى أن التعدد والتنوع يؤدي إلى الفرقة والانقسام وتهديد التلاحم الشعبي وما يطلق عليه الاصطفاف الوطني.

ومع ذلك، فإن سياسة المواطنة المتعددة ثقافيًّا في دول أوروبا الغربية تختلف تمامًا عن تجربتي أستراليا وكندا. وعلى سبيل المثال، فإن تجربتي السويد وهولندا لا تتيحان فكرة بدائل الهوية لكل السكان ككل؛ وإنما تستهدف بها فقط السكان المهاجرين. وفي السويد تحديدًا يترك للمهاجرين حرية الاختيار بين الإبقاء على هويتهم أو اختيار الهوية السويدية(٨٨). وبدءًا من التسعينيات تخلت السويد عن مبدأ حماية المهاجرين كجماعات إثنية، واتجهت نحو سياسة عامة لتمكينهم كأفراد من اكتساب أدوات التكامل في المجتمع السويدي(٨٩)، من منطلق سياسة تكاملية أشبه بسياسة الولايات المتحدة التي سبق أن طبقتها خلال العقود الماضية في مجال الاستيعاب الثقافي - بحسب طريقة الأمريكيين في الدعاية السياسية، التي كانت تشبه عملية الاستيعاب بوعاء الصهر Melting Pot(٩٠)؛ بحيث يقتنع المهاجرون والأقليات بأن قبولهم للثقافة الأمريكية السائدة يعني تحول تباين أساليب حياتهم إلى سبيكة واحدة لأسلوب الحياة الأمريكي الواحد الذي تنصهر فيه كل الاختلافات الثقافية.

---

(٨٧) المرجع السابق: ١٨٥.

(٨٨) Michel Wieviorka, "Is Multiculturalism the Solution?" *Ethnic and Racial Studies* 21, no. 5 (1998): 686.

(٨٩) Joppke, "Multicultural Citizenship": 251.

(٩٠) Charles Hirschman, "America's Melting Pot Reconsidered", *Annual Review of Sociology* 9 (1983): 397-423.

وفي خضم هذا الجدل تُطرح مجموعة من السياسات لتفعيل ما يعرف بالمواطنة الاحتوائية Inclusionary Citizenship ، ويقصد بها ممارسات تعمل على تعزيز الوجه الإدماجي للمواطنة، بحيث يشمل كل الفئات الاجتماعية، سواء كانت داخل حدود الدولة أو خارجها، ومد مظلة حقوق المواطنة من الفئات الواقعة في حدود الدولة الوطنية إلى فئات أخرى على المستوى العالمي بما في ذلك المسئوليات والحقوق الإيكولوجية(٩١). ويتوقف نجاح أي سياسات فاعلة في مجال المواطنة الإدماجية على قدرة تلك السياسات على ضمان حقوق متساوية للجماعات المهمشة. وترتكز المواطنة الاحتوائية على أربع قيم أساسية مرجعية لكل سياسات الإدماج الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للفئات المستبعدة. وتشمل تلك القيم: العدالة، والاعتراف بالاختلاف، وحق تقرير المصير – وهو ما يعني أن يكون لكل جماعة الحق في أن تقرر لنفسها ما تراه مناسبًا في حياتها – وأخيرًا التضامن الاجتماعي(٩٢).

وبصفة عامة تواجه سياسات المواطنة المتعددة ثقافيًّا في دول أوروبا مشكلتين رئيسيتين: الأولى: تتمثل في التنوع الإثني لتدفقات المهاجرين من طالبي اللجوء، الذي أدى إلى صعوبات في توفير الاحتياجات المتزايدة من البنية الأساسية والخدمات لكل جماعة؛ الثانية: تشير إلى أن الاستقلال الثقافي لكل جماعة أثبت أنه غير كافٍ لمواجهة المشكلات الأكثر إلحاحًا التي تواجه المهاجرين، مثل البطالة والتهميش الاجتماعي والثقافي(٩٣)، وهذا يعني أن تحديات المواطنة المتعددة ثقافيًّا ليست ثقافية بقدر ما هي اجتماعية واقتصادية وسياسية(٩٤)، ولها أعباء متعددة فيما تفرزه من مشكلات اجتماعية وما تقتضيه من موازنات كبيرة، وما يصاحبها من صراعات سياسية تعيد إحياء التصورات النمطية والعنصرية الثقافية في المجتمعات الغربية. وهذا يوضح إلى أي مدًى تواجه الدول الليبرالية صعوبات في تكوين مجتمع قائم على التعددية رغم ما حققته تلك الدول من نجاحات كبيرة في تحقيق

(٩١) Ruth Lister, "Inclusive Citizenship: Realizing the Potential 1", *Citizenship Studies* 11, no. 1, *Celebrating Ten Years of Citizenship Studies* (2007): 49-61.

(٩٢) المرجع السابق: ٤٩-٦١.

(٩٣) Joppke, "Multicultural Citizenship": 252.

(٩٤) المرجع السابق: ٩٠٤-٩٠٥.

الديمقراطية والعدالة الاجتماعية. ويرى بعض المراقبين أن الدعوة للتعددية الثقافية قد شارفت على انتهائها، وأنها أخفقت في بلوغ غاياتها، وأنها لا تعدو أن تكون تعبيرًا عن شكل جديد للمجتمع المدني(٩٥).

٥- عولمة الحقوق والواجبات

على الرغم من كثرة التنويعات في أشكال المواطنة على نحو ما سبق، فإنها جميعًا تدور في فلك المواطنة المرتبطة بالدولة الوطنية، وهي في أفضل الأحوال عبارة عن تنويعات لتطوير مفهوم المواطنة العمومية داخل إطار الدولة في اتجاه توسيع نطاق الحقوق المختلفة سعيًا لتحقيق العدالة للجميع. غير أن النموذج الوطني للمواطنة أصبح يواجه بتحديات كبيرة عالمية تتجاوز حدود الدولة الوطنية وتفرض شكلًا جديدًا للمواطنة. هكذا تشير الكتابات الحديثة إلى هذا النوع الجديد من المواطنة بأسماء مختلفة، مثل: المواطنة العولمية Global Citizenship، والمواطنة الكونية Cosmopolitan Citizenship، وهناك كتابات أخرى تعبر عن هذا المعنى بمصطلح المواطنة العابرة للجنسية Transnational Citizenship. وكل تلك المصطلحات تشير إلى نوع جديد من المواطنة يعتمد على حقوق كثيرة تتسع لكل البشر في كل مكان من منطلق عضويتهم التي تتجاوز حدود الانتماءات المحلية وحدود الدولة والحدود الإقليمية إلى آفاق إنسانية أرحب.

وحول التحول إلى نموذج المواطنة العالمية يشير هابرماس إلى أن: «المواطنة الديمقراطية يمكن أن تمهد الطريق لتحقيق المواطنة العالمية، التي لا تغلق نفسها داخل انحيازات الخصوصية وتتقبل شكلًا واسعًا لعالم من التواصل السياسي»(٩٦). والمواطنة أيضًا لم تعد مقصورة على الدولة القومية، بل تتجه إلى أشكال أخرى من العضوية غير الوطنية؛ وهو ما يعني أن الدول فقدت قدرًا من سيادتها. ومن ثم، فإن الوصول إلى المواطنة العالمية لم يعد شيئًا وهميًّا، بل يقترب من الواقع.

---

(٩٥) Darity Jr. and Mielants, *The International Encyclopedia of the Social Sciences*: 543.

(٩٦) Jürgen Habermas, "Citizenship and National Identity", chapter 3 in *The Condition of Citizenship*, Politics and Culture a Theory, Culture and Society Series (London: SAGE, 1994): 20-35.

يشير تيرنر إلى أن عولمة الحقوق والمسئوليات يمكن النظر إليها باعتبارها جوهر التحول الجاري نحو عولمة المواطنة. وهنا يجب أن نفرق بين استراتيجيتين للعولمة - بحسب تحليل كل من هيلد وماك جرو - الأولى تتعلق بالديمقراطية الكونية الهادفة إلى تطوير مجموعة من المؤسسات الديمقراطية على المستوى العولمي، والاستراتيجية الثانية تتعلق بالديمقراطية الراديكالية الهادفة إلى تشكيل مجتمع مدني عولمي من أسفل، من خلاله يمكن للحركات الاجتماعية والمنظمات غير الحكومية أن تواصل أهدافها عبر الحدود القومية(٩٧).

ثمة ظواهر عالمية جديدة تفرض ضرورة الاهتمام بمواطنة ذات طابع عالمي أيضًا، من بين تلك الظواهر وجود المشكلات التي تواجه تطور المواطنة العالمية باعتبارها المعادل السياسي للاقتصاد العالمي(٩٨)، ووجود اقتصاد عالمي يوسع الفجوة بين الرابحين والخاسرين من عملية التحديث داخل إطار الدولة الوطنية، وظهور الاتحاد الأوروبي ليوسع بدوره أيضًا الفجوة بين تحرك النخب نحو هوية أوروبية وأولئك الذين ما زالوا متحصنين في قاع الهويات المحلية وملتصقين بالتضامن الوطني. ولم تعد الدولة الوطنية قادرة بذاتها على تغطية تكاليف التكامل الاجتماعي، حتى انفرط عقد التجانس الذي كانت تدعو إليه الدولة الوطنية وتشظى إلى خصوصيات طبقية وإثنية ودينية واتجاهات إقليمية بصورة تفوق الخيال. ورغم ما تبذله الحركات الوطنية من محاولات لاستعادة التضامن الوطني، فإن دعوتها إلى الحقوق المتساوية في حدود الدولة الوطنية جاءت على حساب الفئات المستبعدة(٩٩)، التي ارتدَّت بطبيعة الحال إلى هويات تقليدية سابقة على وجود الدولة.

كل ذلك أدى إلى طرح نموذج للمواطنة العولمية، يتجاوز حدود الدولة الوطنية ويفتح آفاقًا جديدة للحقوق والواجبات لدى المواطنين من منظور أوسع؛ بحيث دفع ذلك إلى علو الأصوات

---

(٩٧) David Held and Anthony McGrew, *Globalization/Anti-Globalization: Beyond the Great Divide*, 2nd ed. (Cambridge: Polity, 2007).

(٩٨) Turner, "Outline of a Theory of Citizenship": 189-217.

(٩٩) Richard Münch, *Nation and Citizenship in the Global Age: From National to Transnational Ties and Identities* (New York, NY: Palgrave Macmillan, 2001).

المطالبة بعولمة الحقوق والواجبات في إطار ما سمي بالمواطنة التعددية Multiple Citizenship ذات الطابع العالمي. ويندرج تحت مظلة هذه المواطنة التعددية أسماء مختلفة للمواطنة: العولمية والكونية والعابرة للجنسية وغيرها من الصور الممتدة للمواطنة. وفيما يلي نلقي الضوء على كل منها.

أ- المواطنة العولمية Global Citizenship

يتسم تعريف المواطنة العولمية بالغموض الشديد بسبب اختلاف الإطار الذي يحكم العلاقة بين الحقوق والواجبات عن الإطار التقليدي للمواطنة التقليدية في الدولة الوطنية؛ كما أن عضوية الشخص في هذا النوع الجديد من المواطنة الفضفاض شديدة الغموض؛ حيث تظل سلطة الدولة أو الجماعة التي ينتمي إليها الشخص تمثل الحلقة الوسيطة بينه وبين أي إطار مؤسسي عالمي يضمن الحقوق. ولهذا تميل بعض الكتابات إلى تعريف المواطنة العولمية من منظور نفسي(١٠٠) وثقافي أكثر، مع التركيز على اتجاهات وقيم الشخص الذي يمكن أن يوصف بالمواطن العولمي. فالمواطنة العولمية بهذا المعنى هي وعي ورعاية واهتمام بالتنوع الثقافي، في الوقت الذي يتم فيه تعزيز العدالة الاجتماعية والاستدامة مع الإحساس بالمسئولية نحو الفعل. وبحسب هذا الاتجاه، فإن المواطن يصبح عولميًّا ويتفاعل مع المواطنة العولمية إذا توافرت لديه الشروط التالية:

- الوعي العولمي Global Awareness: ويشمل المعرفة بالشأن العالمي والارتباط مع الآخرين.
- التعاطف فيما بين الجماعات Intergroup Empathy: ويعني التضامن مع مشاعر الآخرين وآلامهم بغض النظر عن انتماءاتهم؛ بحيث لا يقتصر التعامل فقط على أعضاء الجماعة التي ينتمي إليها الشخص أو التي يعيش معها.
- تقدير واحترام التنوع Values Diversity بكل صوره.
- الإيمان بالعدالة الاجتماعية Social Justice كحق إنساني لكل البشر.

(١٠٠) Stephen Reysen and Iva Katzarska-Miller, "A Model of Global Citizenship: Antecedents and Outcomes", *International Journal of Psychology* 48, no. 5 (September 2013): 859-860.

- استدامة البيئة Environmental Sustain من خلال الحفاظ عليها كإرث إنساني مشترك.
- المساعدة فيما بين الجماعات Intergroup Helping: بمعنى تقديم المساعدة للآخرين من خارج الجماعة التي ننتمي إليها، مثل التبرع والعمل التطوعي والعمل مع المنظمات الدولية لتقديم العون للآخرين في نطاق عولمي.
- المسئولية نحو الفعل Responsibility to Act: بمعنى قبول الواجب الأخلاقي والالتزام بالعمل من أجل تحسين أحوال العالم.

ب- المواطنة الكونية Cosmopolitan Citizenship

تعني المواطنة الكونية أهمية الاعتراف بإنسانيتنا المشتركة كبشر يعيشون على سطح كوكب الأرض، وضرورة الإحساس بالتضامن مع الآخرين من هذا المنطلق. ولا يعني ذلك أن يتخلى المرء عن انتماءاته أو مواطنته المحلية، بل أن يربط دائمًا بين السياق المحلي الذي يعيش فيه والسياق الواسع من حوله، الذي يعيش فيه الآخرين. لا يكفي مجرد الشعور والتعبير عن التضامن مع الآخرين في مجتمعاتنا ومع الآخرين في المجتمعات الأخرى، بل العمل ومد الجسور في التعاون مع الآخرين من أجل حياة إنسانية مشتركة على نحو أفضل. وتميل دعاوى المواطنة الكونية إلى التحليق في فضاء المثل الإنسانية العليا لكل البشر. ولهذا فإن التحدي الحقيقي الذي يواجه المواطنة الكونية يتمثل في مدى قبول البشر من مختلف الاتجاهات للمسئولية الإنسانية المشتركة في مواجهة التحديات الراهنة والمستقبل. وتعتمد دعاوى المواطنة الكونية أيضًا على الحملات الثقافية الدولية فيما يعرف بثقافة السلام، والعمل بوسائل تربوية لتعليم المواطنة الكونية من خلال الحوار والتفاهم بين الشعوب.

وتشير الكتابات التربوية، في هذا الشأن، إلى أن المواطن كي يصبح كونيًّا يتعين عليه أن يكتسب عدة صفات أساسية، أهمها: أن يكون واثقًا من الهوية التي ينتمي إليها، وأن يعمل لتحقيق السلام وحقوق الإنسان والديمقراطية داخل إطار مجتمعه وعلى المستوى العالمي، وأن يكون لديه شعور بالمسئولية والالتزام المدني، والعمل المشترك لحل المشكلات وتحقيق العدل والسلام والمجتمع

الديمقراطي، واحترام التنوع بين الناس، واحترام التراث الثقافي وحماية البيئة، وتعزيز التضامن والعدل على المستويين الوطني والدولي(١٠١). ومن الواضح أن المواطنة الكونية تشبه إلى حد كبير المواطنة العولمية في ملامحها، وإن كانت المواطنة الكونية تتخذ طابعًا دبلوماسيًّا وثقافيًّا أكثر؛ ولهذا تتميز تقارير الأمم المتحدة واليونسكو بالعمل بمقتضاها.

ت- المواطنة العابرة للجنسية Transnational Citizenship

هناك دلائل على أن العالم يدخل مرحلة جديدة، تتحدى فكرة احتكار الدولة الوطنية القومية لتعريف المواطنة. ويظهر ذلك بوضوح في تزايد عدد الناس الذين لديهم مواطنة ثنائية أو تعددية واستعداد الحكومات إلى إضفاء طابع قانوني على هذا الوضع الجديد والتساهل معه. وهذا يعود إلى الهجرة العابرة للحدود الوطنية التي تزايدت بفعل تكنولوجيا الاتصالات الجديدة وتحسن شبكات المواصلات. وفي هذا الصدد، فإن كثيرًا من المشتغلين بالعلوم الاجتماعية تنبأوا بأن القرن الحادي والعشرين سوف يشهد تغيرات في طبيعة المواطنة نتيجة للعولمة(١٠٢).

نموذج المواطنة العابرة للجنسية يقوم على فكرة إعادة توزيع سيادة الدولة لتلبية مطالب الإصلاح الديمقراطي على مستوى الدول ذات القوميات المتعددة. هذه العملية يمكن أن تندمج مع نظم ديمقراطية تتعلق بحوكمة متعددة المستويات، سواء إقليميًّا أو عالميًّا؛ حيث يتم الشراكة في السيادة بين القوميات والدولة والفواعل العابرة للدول للمساعدة في زيادة قدرتها على الوفاء بالتحديات النظرية والعملية فيما يتعلق بالترابط عبر الحدود(١٠٣). وتركز المواطنة العابرة للجنسية اهتمامها على الكيانات المحلية والوطنية والدولية التي يمكن أن يرتبط بها المواطن. وبحسب هذا الاتجاه لا تكون

(١٠١) Audrey Osler and Hugh Starkey, "Learning for Cosmopolitan Citizenship: Theoretical Debates and Young People's Experiences", *Educational Review* 55, no. 3 (2003): 246-247, 252.

(١٠٢) المرجع السابق: ٥٤٤.

(١٠٣) المرجع السابق: ٦-٧.

عضوية المواطن ثابتة ومحددة، بل هي في حالة سيولة أكثر وتتجاوز الحدود الوطنية والإقليمية[١٠٤]. وتشير الدراسات إلى أن النزعة العابرة للجنسية هي اعتقاد بأن العالم ينتفع من الامتزاج القانوني والاجتماعي والاقتصادي والأيديولوجي للثقافات والمجتمعات[١٠٥].

وتتميز المواطنة العابرة للجنسية بثلاثة تطورات أساسية: الأولى تشمل الصراع بين المبادئ المعيارية للديمقراطية الليبرالية والأشكال الراهنة للاستبعاد. وقد أنتج هذا الصراع فجوة بين وعود الديمقراطية الليبرالية وما حققته من إنجازات على الأرض. التطور الثاني هو ظهور المواطنة المشتركة بين الدول Interstate Citizenship في مناطق محددة من العالم شكل فيها الناس تحالفات تجاوزت الحدود القومية والعضوية القومية. الشكل الرئيسي الثالث للتطور نحو المواطنة العابرة للجنسية هو التطور الذي حدث بشأن حقوق الإنسان كعنصر في القانون الدولي[١٠٦]. وتعد الأمم المتحدة واحدًا من أقدم الكيانات السياسية العابرة للجنسية الموجودة والمعروفة بدفاعها عن حقوق الإنسان من منطلق القانون الدولي[١٠٧]. تميل بعض الدراسات إلى تعريف المواطنة في سياق الاتحاد الأوروبي من زاوية تعددية؛ حيث ترتبط الهويات والحقوق والواجبات مع نوع من المواطنة مركب من صور مختلفة ومتعددة ومتداخلة من المواطنة العابرة للجنسية، يطلق عليه المواطنة المتداخلة Nested Citizenship[١٠٨]، التي تتخذ شكل العضوية الفيدرالية التي تشكل مزيجًا متعددًا من مستويات مختلفة من الحوكمة. وتفترض فكرة هذا النوع من المواطنة مستويات مختلفة للمواطنة مترابطة أكثر من كونها مستقلة بعضها عن بعض[١٠٩].

---

(١٠٤) Kathleen Knight Abowitz and Jason Harnish, "Contemporary Discourses of Citizenship", *Review of Educational Research* 76, no. 4 (Winter 2006): 675.

(١٠٥) Rainer Bauböck, *Transnational Citizenship: Membership and Rights in International Migration* (Gloucestershire, UK: Edward Elgar, 1994).

(١٠٦) المرجع السابق: ٢١.

(١٠٧) Abowitz and Harnish, "Contemporary Discourses of Citizenship": 676.

(١٠٨) Juan Díez Medrano and Paula Gutiérrez, "Nested Identities: National and European Identity in Spain", *Ethnic and Racial Studies* 24, no. 5 (2001): 757.

(١٠٩) Peter Kivisto and Thomas Faist, *Citizenship: Discourse, Theory, and Transnational Prospects* (Oxford: Blackwell, 2009): 122.

لقد أسهمت آليات العولمية والتكامل الأوروبي في إثارة فكرة المواطنة ما بعد القومية Post-National Citizenship، وليس واضحًا حتى الآن ما إذا كان بإمكان أن تصبح رؤية المواطنة العولمية واقعًا، وليس واضحًا أيضًا نوع نموذج المواطن العولمي الذي سوف يسود. المتشككون يشيرون إلى أن الدولة لديها قوة على إبعاد فئات من الخارجين من خلال ترتيبات أمنية حول حدود الجنسية والإقامة. أما المتفائلون، فإنهم يرون أن العولمة سوف تصبح أساسًا لإعادة تصور المواطنة من منطلق المواطنة العالمية واستخدام القانون الدولي لحقوق الإنسان(١١٠).

هناك انتقادات موجهة للمواطنة العابرة للجنسية تشير إلى أنها مواطنة ذات طابع بدوي Nomadic، أي أنها ظاهرة متقلبة أشبه بتغيرات الحياة البدوية في التنقل والترحال، خاصة أن مطالب المواطنة عابرة الجنسية مرتبطة بالهجرة والمكانة الهشة للمهاجرين، وتسعى إلى تخطي الحدود الوطنية المتماسكة، كما أن هذه الظاهرة «مرتبطة بشبكات غير رسمية من القرابة والهجرة وموجات النزوح العابر للقوميات(١١١)». هذا يعني أن الأطروحة التي تبشر بانتهاء عصر الدولة يقابلها آراء أخرى تشكك فيها. الأطروحة المبشرة بالمواطنة العابرة للجنسية ترى أن ثمة تغيرات سوف تؤدي إلى ضعف الدولة ككيان سياسي، وأنها في طريقها إلى التلاشي لتحل محلها كيانات أخرى بديلة للانتماء عابرة للجنسية أو كونية. وفي مقابل ذلك يشير كل من ميرفي وهارتي إلى أن العكس هو الصحيح، وأن الدولة سوف تستمر كفاعل مهم وأساسي في الشئون الداخلية وفي العلاقات الدولية. ثمة تغير حدث لدولة القرن الحادي والعشرين يتمثل في أنها أتاحت للقوميات الصغيرة فرصًا لإعادة تصور كيفية انتمائها إلى الدولة(١١٢). ويعد تيرنر من أكثر المتشككين في أطروحة ضعف الدولة، معتبرًا أن المواطنة خارج

(١١٠) Turner, ed., *The Cambridge Dictionary of Sociology*: 67.

(١١١) May Joseph, *Nomadic Identities: The Performance of Citizenship*, Public Worlds 5 (Minneapolis, MN: University of Minnesota Press, 1999): 21.

(١١٢) Harty and Murphy, *In Defence of Multinational Citizenship*: vii-x.

حدود الدولة الوطنية خاصة فيما يتعلق بالعلاقة بين الحقوق والواجبات لا معنى لها وهي محض خيال سياسي(١١٣).

وهكذا يبقى الجدل حول المواطنة بمثابة مرآة عاكسة لتحولات العلاقة بين الدولة والمجتمع، ومعبرًا عن صراع الإرادات بين أن تظل المواطنة امتيازًا في يد السلطة تمنحه لمن تشاء وتضن به على من تشاء، وأن تصبح المواطنة تجسيدًا لنضال البشر في التحرر من قيود السلطة وعدم المساواة والبحث عن عالم أرحب من الحقوق أكثر عدلًا وأكثر تطرفًا أيضًا في معنى الحرية الإنسانية. لقد أصبحت ملحمة العولمة تاريخًا صادقًا ومعبرًا عن نضال البشر من أجل نيل حقوقهم في حياة أفضل، وتوسيع حيز تلك الحقوق ليشمل أقصى ما يعبر عن السعادة والرفاهة الإنسانية لكل البشر، مقابل محاولات السلطة المستميتة في كل العصور وفي كل مكان على هذا الكوكب لتجديد روحها ودمائها وأدواتها لتوسيع حدودها لإثبات أن الحياة غير ممكنة دونها، وأن الشر وأهله في هذا العالم يكمن في كل دعاوى التحرر من قبضتها. مع أن كل ما حققته الإنسانية من مكاسب، عبر تاريخها الطويل في تحسين نوعية الحياة، كان تتويجًا للنضال من أجل المواطنة وانتزاع الحقوق بشأنها.

(١١٣) Bryan S. Turner, "Classical Sociology and Cosmopolitanism: A Critical Defence of the Social", *The British Journal of Sociology* 57, no. 1 (March 2006): 133-151.

قائمة المراجع

المراجع العربية:

- السمري، عدلي. **الانتهاك الجنسي للزوجة: دراسة في سوسيولوجيا العنف الأسري**. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٩.
- مارشال، جوردون. **موسوعة علم الاجتماع**. ترجمة محمد الجوهري وآخرين. مج. ٣. المشروع القومي للترجمة ٢٦٠. القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠١.
- المصري، سعيد. «سياسات التوفيق بين العمل والأسرة: من السياق الغربي إلى السياق الوطني لدول الخليج». محاضرة، المنتدى السنوي الأول لسياسات الأسرة «إعادة النظر في سياسات التوفيق بين العمل والأسرة في دول مجلس التعاون الخليجي»، الدوحة، قطر، ٣٠-٣١ مايو ٢٠١٦.

المراجع الأجنبية:

- Abowitz, Kathleen Knight, and Jason Harnish. "Contemporary Discourses of Citizenship". *Review of Educational Research* 76, no. 4 (Winter 2006): 653-690.
- Amadeo, Jo-Ann, *et al*. *Civic Knowledge and Engagement: An IEA Study of Upper Secondary Students in Sixteen Countries*. Amsterdam: The International Association for the Evaluation of Educational Achievement (IEA), 2002.
- Bauböck, Rainer. *Transnational Citizenship: Membership and Rights in International Migration*. Gloucestershire, UK: Edward Elgar, 1994.
- Beiner, Ronald, ed. *Theorizing Citizenship*. SUNY Series in Political Theory: Contemporary Issues. Albany, NY: State University of New York Press, 1995.

- Bellamy, Richard. *Citizenship: A Very Short Introduction*. Oxford: Oxford University Press, 2008.
- Brodkin, Karen. "Work, Race, and Economic Citizenship". *Current Anthropology* 55, no. 9 (August 2014): 116-125.
- Brubaker, Rogers. *Citizenship and Nationhood in France and Germany*. Cambridge, MA: Harvard University Press, 1992.
- "Citizenship*"*. *Encyclopædia Britannica.* https://www.britannica.com/topic/citizenship

[تاريخ دخول الموقع: ٢٩ أكتوبر ٢٠١٧]

- Darity Jr., William, and Eric Mielants. *The International Encyclopedia of the Social Sciences*. 2nd ed. Macmillan Social Science Library. Detroit: Macmillan Reference USA, 2008
- Ekelund, Helena. "Book Review: Stephen Castles and Mark J. Miller (2009): The Age of Migration: International Population Movements in the Modern World (Fourth Edition)". *Journal of Contemporary European Research (JCER)* 5, no. 2 (August 2009): 326-327. Online e-article. http://www.jcer.net/index.php/jcer/article/view/188/156

[تاريخ دخول الموقع: ٣٠ أكتوبر ٢٠١٧]

- Fierlbeck, Katherine. "The Ambivalent Potential of Cultural Identity". *Canadian Journal of Political Science* 29, no. 1 (March 1996): 3-22.
- Fraser, Nancy. *Justice Interruptus: Critical Reflections on the "Postsocialist" Condition*. New York, NY: Routledge, 1997.
- Gensluckner, Elisabeth. "Ruth Lister, Citizenship: Feminist Perspectives". *L'Homme* 10, no. 1 (1999): 127-130.
- Habermas, Jürgen. "Citizenship and National Identity". Chapter 3 in *The Condition of Citizenship*. Politics and Culture a Theory, Culture and Society Series. London: SAGE, 1994.

- Hackman, Heather W. "Five Essential Components for Social Justice Education". *Equity and Excellence in Education* 38, no. 2 (2005): 103-109.
- Harty, Siobhán, and Michael Murphy. *In Defence of Multinational Citizenship*. Political Philosophy. Cardiff, Wales: University of Wales Press, 2005.
- Heater, Derek. *What Is Citizenship?* New York, NY: John Wiley, 2013.
- Held, David, and Anthony McGrew. *Globalization/Anti-Globalization: Beyond the Great Divide.* 2nd ed. Cambridge: Polity, 2007.
- Hirschman,Charles. "America's Melting Pot Reconsidered". *Annual Review of Sociology* 9 (1983): 397-423.
- Hodder, Ian. "Cultural Heritage Rights: From Ownership and Descent to Justice and Well-being". *Anthropological Quarterly* 83, no. 4 (Fall 2010): 861-882.
- Hoffman, Daniel N. "Personhood and Rights". *Polity* 19, no. 1 (Autumn 1986): 74-96.
- Hogan-Garcia, Mikel. *The Four Skills of Cultural Diversity Competence: A Process for Understanding and Practice*. 4th ed. Belmont, CA: Brooks/ Cole Cengage Learning, 2012.
- Joseph, May. *Nomadic Identities: The Performance of Citizenship*. Public Worlds 5. Minneapolis, MN: University of Minnesota Press, 1999.
- Kessler-Harris, Alice. *In Pursuit of Equity: Women, Men, and the Quest for Economic Citizenship in 20th-Century America.* Oxrofd: Oxford University Press, 2003.
- Kivisto, Peter, and Thomas Faist. *Citizenship: Discourse, Theory, and Transnational Prospects.* Oxford: Blackwell, 2009.
- Kymlicka, Will. *Finding Our Way: Rethinking Ethnocultural Relations in Canada*. Toronto: Oxford University Press, 1998.

- Kymlicka, Will. *Multicultural Citizenship: A Liberal Theory of Minority Rights*. Oxford: Clarendon Press, 1995.

Laaksonen, Annamari. "Measuring Cultural Exclusion through Participation in Cultural Life". *Academia.edu.*

https://www.academia.edu/2781161/Measuring_Cultural_Exclusion_through_Participation_in_Cultural_Life

[تاريخ دخول الموقع: ٢٩ أكتوبر ٢٠١٧]

- Lavalle, Adrián Gurza, Peter P. Houtzager and Graziela Castello. *In Whose Name? Political Representation and Civil Organisations in Brazil*. IDS Working Paper 249. Brighton: Institute of Development Studies, 2005.
- Lister, Ruth. *Citizenship: Feminist Perspectives*. 2nd ed. Washington Square, NY: New York University Press, 2003.
- Lister, Ruth. "Citizenship: Towards a Feminist Synthesis". *Feminist Review,* no. 57*, Citizenship: Pushing the Boundaries* (Autumn 1997): 28-48.
- Lister, Ruth. "Inclusive Citizenship: Realizing the Potential 1". *Citizenship Studies* 11, no. 1, *Celebrating Ten Years of Citizenship Studies* (2007): 49-61.
- Mansbridge, Jane. "Rethinking Representation". *The American Political Science Review* 97, no. 4 (2003): 515-528.
- Marshall, Thomas Humphrey. "Citizenship and Social Class". *Sociology at the Crossroads, and Other Essays*. London: Heinemann, (1963).
- Medrano, Juan Díez, and Paula Gutiérrez. "Nested Identities: National and European Identity in Spain". *Ethnic and Racial Studies* 24, no. 5 (2001): 753-778.
- Münch, Richard. *Nation and Citizenship in the Global Age: From National to Transnational Ties and Identities*. New York, NY: Palgrave Macmillan, 2001.

- Nagel, Ulrike, and Claire Wallace. "Participation and Identification in Risk Societies: European Perspectives". *Youth, Citizenship and Social Change in a European Context.* Aldershot, UK: Ashgate, 1997.
- Observatory of Diversity and Cultural Rights. *Cultural Rights: Actual and List of Rights*. Synthesis Document DS 3. Fribourg, Situation Switzerland: Institut Interdisciplinaire d'Ethique et des Droits de l'Homme (IIEDH), 2010.
- Osler, Audrey, and Hugh Starkey. "Learning for Cosmopolitan Citizenship: Theoretical Debates and Young People's Experiences". *Educational Review* 55, no. 3 (2003): 243-254.
- Pakulski, Jan. "Cultural Citizenship". *Citizenship Studies* 1, no. 1 (1997): 73-86.
- Peruzzotti, Enrique. "Accountability Deficits of Delegative Democracy". Chapter. 13 in *Reflections on Uneven Democracies: The Legacy of Guillermo O'Donnell*. Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press, 2014.
- Pitt-Catsouphes, Marcie, Ellen Ernst Kossek and Stephen Sweet, eds. *The Work and Family Handbook: Multidisciplinary Perspectives, Methods, and Approaches*. London: Routledge, 2015.
- Plummer, Ken. "The Square of Intimate Citizenship: Some Preliminary Proposals". *Citizenship Studies* 5, no. 3 (2001): 237-253.
- Reysen, Stephen, and Iva Katzarska-Miller. "A Model of Global Citizenship: Antecedents and Outcomes". *International Journal of Psychology* 48, no. 5 (September 2013): 858-870.
- Richardson, Diane. "Constructing Sexual Citizenship: Theorizing Sexual Rights". *Critical Social Policy* 20, no. 1 (2000): 105-135.
- Richardson, Diane. *Rethinking Sexuality*. London: SAGE, 2000.
- Siim, Birte. *Gender and Citizenship: Politics and Agency in France, Britain and Denmark*. Cambridge: Cambridge University Press, 2000.

- Turner, Bryan S. *Citizenship and Capitalism: The Debate Over Reformism*. Controversies in Sociology 21. London: Allen and Unwin, 1986.
- Turner, Bryan S. "Classical Sociology and Cosmopolitanism: A Critical Defence of the Social". *The British Journal of Sociology* 57, no. 1 (March 2006): 133-151.
- Turner, Bryan S. "Outline of a Theory of Citizenship". *Sociology* 24, no. 2 (May 1990): 189-217.
- Turner, Bryan S. "Personhood and Citizenship". *Theory, Culture and Society* 3, no. 1 (1986): 1-16.
- Turner, Bryan S., ed. *The Cambridge Dictionary of Sociology*. Cambridge: Cambridge University Press, 2006.
- Velden, Maja van der. "A Case for Cognitive Justice". *Academia.edu.* https://www.academia.edu/30700735/A_Case_for_Cognitive_Justice

[تاريخ دخول الموقع: ٣٠ أكتوبر ٢٠١٧]

- Vink, Maarten. *Limits of European Citizenship: European Integration and Domestic Immigration Policies*. London: Palgrave Macmillan, 2005.
- Visvanathan, Shiv."The Search for Cognitive Justice". *Seminar Magazine*. http://www.india-seminar.com/2009/597/597_shiv_visvanathan.htm

[تاريخ دخول الموقع: ٢٩ أكتوبر ٢٠١٧]

- Von Lieres, Bettina, and Laurence Piper, eds. *Mediated Citizenship: The Informal Politics of Speaking for Citizens in the Global South.* Frontiers of Globalization. Basingstoke, UK: Palgrave Macmillan, 2014.
- Weeks, Jeffrey. *Sex, Politics, and Society: The Regulation of Sexuality since 1800*. 3rd ed. Oxford: Routledge, 2014.
- Wieviorka, Michel. "Is Multiculturalism the Solution?" *Ethnic and Racial Studies* 21, no. 5 (1998): 881-910.

- Yeatman, Anna. *Postmodern Revisionings of the Political*. Thinking Gender. New York, NY: Routledge, 1994.
- Young, Iris Marion. "Polity and Group Difference: A Critique of the Ideal of Universal Citizenship". *Ethics* 99, no. 2 (January 1989): 250-274.
- Zanden, Jan Luiten Van, and Maarten Prak. "Towards an Economic Interpretation of Citizenship: The Dutch Republic between Medieval Communes and Modern Nation-States". *European Review of Economic History* 10, no. 2 (August 2006): 111-145.

BIBLIOTHECA ALEXANDRINA
مكتبة الإسكندرية